دراسة تخطيطية لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة بناء القدرات للعمل المناخي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التقرير التوليفي النهائي

RCC MENA and SA

تعزيز العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا

Photo: Syedphotography

United Nations Climate Change
Capacity-building

WGEO

CLIMATEKOS

Regional Collaboration Centre – Dubai

Promoting Climate Action in the
Middle East, North Africa and South Asia

المحتويات

1 مقدمة 4
1-1 سياق و هدف الدراسة 4
1-2 منهجية ونطاق الدراسة 4
2 تغير المناخ والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: خلفية 5
2-1 تغير المناخ و آثاره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5
2-2 الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 6
2-3 الوضع الحالي: آليات تسعير الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2021 7
2-4 تأثير تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة 8
3 نتائج المراجعة المكتبية 8
3-1 فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 8
3-2 برامج ومبادرات العمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 11
3-3 التقييم على مستوى الدول: البيانات المتاحة 12
4 نتائج الاستبيان 13
4-1 المعرفة بالتغيير المناخي 13
4-2 إجراءات التغير المناخي 15
4-3 الفجوات المعرفية المتعلقة بتغير المناخ، ومتطلبات المعلومات وتحديد احتياجات بناء القدرات من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 18
5 ملخص التقييم والتوصيات 21
5-1 ملخص نتائج الاستبيان والمقارنة ودمجها مع المراجعة المكتبية 21
5-2 التوصيات الختامية 23
6. الملحقات 33
الملحق أ: أسئلة الاستبيان 33
الملحق ب: قائمة الجمعيات والمجموعات الداعمة التي تم التواصل معها 36
الملحق ج: البيانات المتاحة حول الدول 39
الملحق د: مصفوفة النظرة العامة- مخطط لمنظمات البحث والأوساط الأكاديمية وعروضها لتلبية احتياجات بناء قدرات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة 52
الملحق هـ: محاولة التوفيق بين عروض التدريب من قبل المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية واحتياجات بناء القدرات المحددة للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة 54

1 مقدمة

1.1 سياق وهدف الدراسة

تعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر دول العالم تعرضاً للمخاطر الناجمة عن التأثيرات المحتملة للتغيير المناخي، وقد تم تحديد المنطقة على أنها بقعة ساخنة للتغير المناخي من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ [1]. لقد تم بالفعل الإبلاغ عن التغييرات المناخية في المنطقة، ومن المتوقع أن تتسارع وتشتد في المستقبل القريب [2]. وحتى الآن، انصب التركيز في الغالب على ما يتعين على الحكومات القيام به لتدارك التغيير المناخي وآثاره. ويعد إشراك القطاع الخاص في جهود التكيف مع التغيير المناخي والتخفيف من آثاره أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف المناخ العالمية وبناء مرونة الدول لتكون قادرة على التكيف مع التغيير المناخي، وهو أمر مهم بشكل خاص في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي ستتأثر اقتصاداتها بشدة بالتغيير المناخي في السنوات القادمة.

تعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية لأسباب متعددة. أولاً: للتغير المناخي مخاطر مادية على الأعمال، ويجب التعامل مع الآثار المادية للمناخ، كما أن الأعمال يجب أن تتصف بالمرونة تجاهها. والعمل الناجح في المستقبل هو ما سيتحلى بالمرونة في مواجهة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، سيكون من الصعب للغاية -بل يكاد يكون من المستحيل- بناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي على الصعيد العالمي بدون القطاع الخاص.

وبتعبير أدق، يمكن للقطاع الخاص المساعدة في حشد الموارد المالية والاستفادة من جهود الحكومات وإشراك المجتمع المدني والمجتمعات وتطوير خدمات مناخية مبتكرة وتقنيات التكيف. تعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية أيضا في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون وتتصف بالمرونة في مواجهة تغير المناخ في جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تمهد الطريق للتحول الأخضر والتكيف مع تغير المناخ في أغلب القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعات الصناعة والتصنيع والزراعة والسياحة والطاقة.

يوفر تعزيز قدرات القطاع الخاص فرصة عظيمة لتعزيز الأعمال الخضراء (التحول الأخضر) ومساعدته على التكيف مع تغير المناخ. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم الفجوات المعرفية واحتياجات بناء القدرات لتمكين القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المساهمة في الجهود التي تقودها الحكومة الوطنية للتعامل مع تغير المناخ مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.وفي نفس الوقت ستقيم الدراسة الوضع فيما يتعلق بأدوات تسعير الكربون التي تدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا. تم إجراء مسح لنوع بناء القدرات المطلوب على الصعيد الإقليمي و/أو على مستوى الدولة (إذا أمكن/عندما يكون ذلك ممكنًا) للمساعدة في تحديد الاحتياجات وفجوات العمل المناخي التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والهدف النهائي من الدراسة هو المساهمة في إعداد الشركات بشكل أفضل للتعامل مع التغيرات المناخية وآثارها وتحسين مرونتها، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من مصادر تمويل المناخ وتموضعها في الإطار الوطني لسياسات العمل المناخي.

1.2 منهجية ونطاق الدراسة

المراجعة المكتبية والاستبيان

يستند التقييم إلى مجموعة من احتياجات كيانات القطاع الخاص لبناء القدرات المحدثة ذات الصلة بالمناخ، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يشمل ذلك:

- معلومات محدثة عن برامج تغير المناخ وأنشطة المؤسسات الأكاديمية والمنظمات البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يمكن أن تحدد أو تدمج احتياجات بناء قدرات القطاع الخاص من خلال هذه البرامج والأنشطة.
- تصميم استبيان موجز لجمع المعلومات من كيانات القطاع الخاص مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات والبيانات ذات الصلة التي تم تجميعها أثناء المهمة.

نطاق ووصف نهج جمع البيانات

تغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساحة تمتد من المغرب إلى مصر ومن اليمن إلى إيران عبر شبه الجزيرة العربية. تشمل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحليلها لغرض هذه الدراسة الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتشارك بعض أوجه التشابه الثقافية والمناخية، إلا أن هناك كذلك تباينات اقتصادية واجتماعية واضحة، بالإضافة إلى الصراعات وعدم الاستقرار السياسي الذي يعيق بعض الدول عن إعطاء الأولوية لجهود العمل المناخي. ولتلك التفاوتات تأثير مباشر على توافر وجودة البيانات الخاصة بالدولة والقطاع المطلوب لهذه الدراسة. وبالتالي، تم اتباع النهج التالي:

- تم إجراء مراجعة مكتبية لجميع الدول السبعة عشر المذكورة أعلاه لجمع البيانات الأساسية الأولية حول أ) مشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة وهيكلها ودورها في الاقتصاد الوطني كنقطة مرجعية، ب) الفجوات المعرفية واحتياجات القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول، بالإضافة إلى ج) برامج بناء القدرات الحالية للعمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، د) الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية والمنظمات الخاصة التي توفر تلك البرامج.

---

[1] https://ufmsecretariat.org/project/clima-med.

[2] https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2019/Climate_Change_MENA_Region_Risks_Effects_Simone_Borghesi_Elisa_Ticci_IEMed_MedYearbook2019b.pdf.

- تم استكمال المراجعة المكتبية بعد ذلك من خلال استبيان للشركات الصغيرة والمتوسطة حول تجاربهم واحتياجاتهم. وقد خدم ذلك غرض الحصول على معلومات إضافية حول إمكانية إضافة قطاعات أخرى في الدراسة، أو المعلومات الخاصة بالأعمال/ الصناعات ذات الصلة باحتياجات بناء القدرات و/ أو برامج بناء القدرات الأخرى القائمة للعمل المناخي للقطاع الخاص. في النهاية، يجب أن يحدد ذلك ما إذا كانت أي بيانات خاصة بالدولة متاحة في المطلق.

2 تغير المناخ والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: خلفية

2.1 تغير المناخ و آثاره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في عام 2018، أطلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من 3 مليارات طن من ثاني أكسيد الكربون، وأنتجت ما يقرب من 9٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية [3]، على الرغم من أنها تمثل 6٪ فقط من سكان العالم [4]. تتولد تلك الانبعاثات في الغالب من قطاع الطاقة، والذي يعد مصدرًا رئيسيًا للانبعاثات في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب إنتاج وتصدير احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الواسعة.[5، 6]

من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى انخفاض هطول الأمطار وزيادة التقلب الموسمي في درجات الحرارة وارتفاع مستوى البحر الأبيض المتوسط، وكلها تشكل تهديدات لتوافر المياه والإنتاج الزراعي والأمن الاقتصادي. [7]

فيما يتعلق بالأمن المائي، يعيش أكثر من 60 بالمائة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مناطق ذات إجهاد مائي مرتفع أو مرتفع للغاية مع انخفاض كميات المياه المتاحة للاستخدامات الفورية مثل الزراعة أو ملء الخزانات لمياه الشرب [8]. من المتوقع أن يعاني حوالي 80 إلى 100 مليون شخص من إجهاد مائي بحلول عام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. بحلول عام 2050 من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه بنسبة 50 في المائة. [9]

على الرغم من حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الأكثر ندرة في المياه وجفافًا في جميع أنحاء العالم، إلا أن أكثر من 35٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعملون في قطاع الزراعة، والذي يساهم بنسبة 13٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. معظم المناطق الزراعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تروى بمياه المطر، ويعتمد جزء كبير آخر من إنتاج المحاصيل على أنظمة زراعة الأراضي الجافة. ومن ثم، فإن قطاع الزراعة -بما في ذلك العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة- شديد التأثر بتغيرات درجات الحرارة وهطول الأمطار. [10]

التزمت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيق الأهداف المناخية طويلة المدى التي وصفتها اتفاقية باريس للمناخ من خلال تقديم مساهماتها المحددة وطنيًا. قدمت جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساهماتها المحددة وطنيًا ما عدا ليبيا واليمن.

2.2 الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة عالية جدًا من العمالة في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما في الدول ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة. ويختلف تعريف ما يشكل في الواقع شركة صغيرة ومتوسطة من دولة إلى أخرى، وعادة ما يعتمد على عدد الموظفين و/ أو حجم الأعمال السنوي. على سبيل المثال، تحدد دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها أي شركة منها تضم أقل من 250 موظفًا [11]، في حين أن الدول الأخرى تحددها بما يصل إلى 100 موظف. وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توظف أكثر من 90٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من 50 شخصًا. [12]

وفقًا للإحصاءات، يتراوح متوسط الشركات الصغيرة والمتوسطة عادة ما بين 10٪ و40٪ من إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأغلب الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، ويُقدر عددها بنحو 19 – 23 مليون شركة (رسمية وغير رسمية)، وتشكل 80 – 90% من إجمالي الأعمال في معظم الدول[13]. وعلى النقيض من ذلك، فإن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 4 – 40% فقط نظرا لدور الدولة القوي في الاقتصاد، وخاصة في عدة دول عربية. [14]

عادة ما توجد الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الأصغر منها في قطاعي الجملة والتجزئة، في حين تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبًا في مجال التصنيع والبناء وأنشطة الصناعة. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يوجد عدد كبير جدًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة، والذي يتأثر بشكل مباشر بتغير المناخ، فإن اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام ستتأثر بتغير المناخ بعدة طرق بشكل مباشر وغير مباشر (انظر أدناه). ولذلك أيضًا آثار على الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملياتها التجارية. تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغالبية العظمى من وحدات الإنتاج والتوظيف على النحو المبين أدناه لقطاع التصنيع.

---

3) "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون | أطلس الكربون العالمي". www.globalcarbonatlas.org. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/04/01.
4) "إجمالي عدد السكان - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العالم | البيانات". data.worldbank.org. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/04/01.
5) عباس، ر. كومار، ب. الجندي، أ (2018): نظرة عامة على استراتيجيات الرصد والحد من الانبعاثات المتعلقة بالصحة وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيئة الغلاف الجوي. 175: 33-43.
6) الملالي، أسامة (1 أكتوبر 2011). "استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". طاقة 36 (10): 6165-6171
7) فينر دي 2012: التكيف مع المناخ المتغير في دراسة تخطيطية عربية: حالة للتكيف والحوكمة والقيادة في بناء المرونة المناخية. واشنطن العاصمة: تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.
8) البنك الدولي: 2018. ما بعد الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن العاصمة: البنك الدولي
9) وارون وآخرون 2006. فهم التأثيرات الإقليمية لتغير المناخ. تقرير بحثي تم إعداده لمراجعة ستيرن لاقتصاديات تغير المناخ. مركز تيندال لأبحاث تغير المناخ، ورقة عمل 90.
10) https://www.ecomena.org/agriculture-mena/.
11) اللجنة الأوروبية، 2005.
12) https://www.meii.org/small-medium-enterprises#:~:text=SMEs%20account%20for%20a%20very,of%20all%20employment%20in%20MENA.
13) صندوق النقد الدولي 2019: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي - بعض الاعتبارات الرئيسية.
14) صندوق النقد الدولي 2019: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي - بعض الاعتبارات الرئيسية.

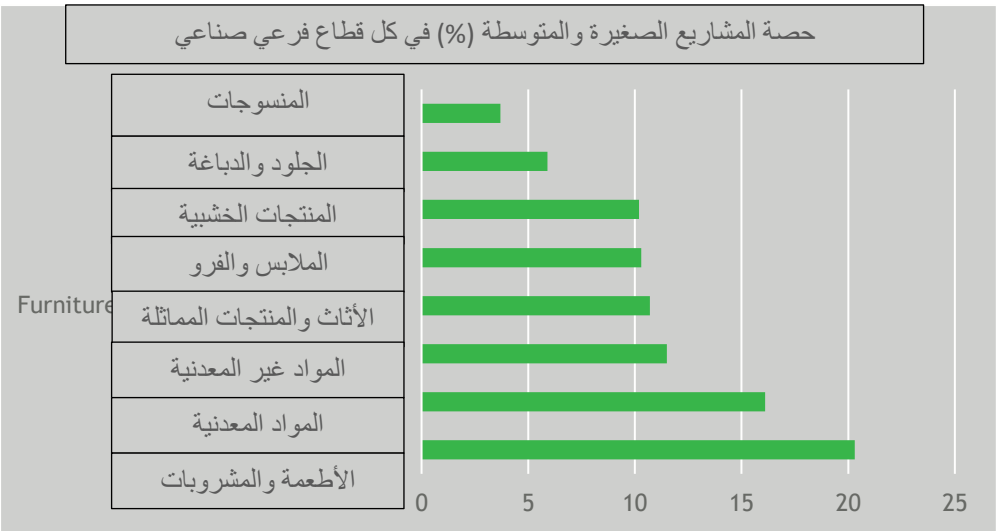

الشكل 1: مساهمة قطاعات التصنيع الفرعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019)

2.3 الوضع الحالي: آليات تسعير الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بداية عام 2021

بغض النظر عن بعض الخبرات في مشاريع آلية التنمية النظيفة (CDM) في إطار المادة 12 من اتفاقية كيوتو، والتي بموجبها تم تكمين 95٪ من تلك الخبرات والمشاريع ذات الصلة لدى الجهات الفاعلة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ (انظر تحليل وقاعدة بيانات [15] مسار آلية التنمية النظيفة (CDM)/ والتنفيذ المشترك (JI) من خلال الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والجامعة التقنية في الدنمارك (DTU). وبالكاد توجد خبرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بأدوات تسعير الكربون الأخرى أو الجديدة مثل ضرائب الكربون أو ميزانيات الكربون أو آليات تداول الانبعاثات، والأكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص أو الشركات الصغيرة والمتوسطة (البنك الدولي 2020 أ) [16]. وحتى الآن، يتم تنفيذ عدد قليل من المبادرات (الممولة) من قبل منظمات ثنائية أو متعددة الأطراف في المنطقة، والتي تندرج غالبًا كأنشطة استعداد (الأمثلة من قبل البنك الدولي) وبناء القدرات والقدرات المؤسسية. ونخص بالذكر في هذه الدراسة المغرب وتونس والأردن (البنك الدولي 2020 ب). [17]

ومن آليات التيسير الدولية الرائدة لتعزيز تطوير وتطبيق آليات تسعير الكربون بأشكالها المختلفة هي مبادرة الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) التابعة للبنك الدولي. إن أنشطة جاهزية السوق في المنطقة [18] تعكس بشكل جيد الوضع الحالي والمرحلة المبكرة جدًا لآليات تسعير الكربون ونشرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي لا يمكن حتى تسميتها بالسوق الناشئة. ومع ذلك فإن المغرب أكثر تقدمًا بعض الشيء، حيث بدأ تطوير أدوات تسعير الكربون (ضريبة الكربون والائتمان). وبدلًا من ذلك، تتبنى الأردن دورًا لأدوات السوق لدعم كفاءة الطاقة في قطاع المباني السكنية، وتقوم بتطوير إرشادات بشأن المادة 6 لتسهيل مشاركة الأردن في آليات السوق الدولية لما بعد 2020. وأخيرًا وليس آخرًا، تقوم تونس بتقييم تأثير إلغاء دعم الطاقة وفرض سعر الكربون على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس.

تدور تطورات السوق في الوقت الحالي، في سياق تدابير تسعير الكربون والأنشطة ذات الصلة، حول فرص مشاريع الكربون الحالية في أسواق الامتثال والأسواق الطوعية التي يقودها مقدمو خدمات القطاع الخاص والوسطاء مثل دبي للكربون أو مجلس الكربون العالمي (GCC)؛ وهي مبادرة منظمة الخليج للأبحاث والتنمية (GORD). فمجلس الكربون العالمي (GCC) -على سبيل المثال- هو مبادرة تطلعية تدعم العمل التطوعي من قبل المنظمات بهدف تقليل انبعاثات الكربون، بالإضافة إلى استخدام تدابير تعويضية، بما في ذلك المساعدة في الحد من أثر ثاني أكسيد الكربون في كأس العالم لكرة القدم في قطر لعام 2022 – ويهدف كذلك إلى دعم والربط بين الفرص المتنامية بموجب المادة 6 من آليات جاهزية السوق، فضلًا عن خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (كورسيا). [19]

2.4 تأثير تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة

قد يؤثر تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق، ومن ثم فهو يتطلب مجموعات مختلفة من الاستجابة للظروف المتغيرة حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام، يمكن لعوامل مثل لكوارث الطبيعية والجفاف والظواهر الطبيعية المتطرفة الأخرى أن تعطل بشكل كبير العمليات التجارية وتقلل النشاط التجاري وتزيد تكلفة الإنتاج. ومن الأمثلة على الآثار الاقتصادية ارتفاع معدلات التأمين وخسارة الأعمال التجارية وخسارة عوائد الدولار من السياحة وانخفاض الموارد وتكلفة إعادة تأهيل البنية التحتية وزيادة الضرائب.

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعداد لتغير المناخ وتقييم مخاطر وفرص المناخ. فقدرة الشركات على الصمود في وجه التغيرات المناخية المستقبلية وآثارها أمر مفيد. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التحسين الفعّال لكفاءة الموارد مثل تقليل استخدام المياه أو الورق أو

15) انظر: http://www.cdmpipeline.org/cdm-projects-region.htm.

16) البنك الدولي (2020 أ). "حالة واتجاهات تسعير الكربون لعام 2020" (مايو)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://www.ieta.org/resources/Conferences_Events/2020/Carbon%20Market%20Virtual%20Series/WB%20State%20and%20Trends%2020_Full%20report.pdf.

17) البنك الدولي (2020). الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) 2020 التقرير السنوي. نحو مستقبل منخفض الكربون. https://www.thepmr.org/system/files/documents/PMR_Report_4_2020_Final.pdf.

18) البنك الدولي (2020). شريك في جاهزية السوق: التقرير السنوي لعام 2020. نحو مستقبل منخفض الكربون. https://www.thepmr.org/system/files/documents/PMR_Report_4_2020_Final.pdf. تم الوصول إليه في مارس 2021

19) انظر: https://www.globalcarboncouncil.com/news-gcc-receives-corsia-approval-to-help-airlines-meet-carbon-neutral-growth-targets.html.

الطاقة إلى توفير التكاليف، ومن الضروري من ناحية أخرى أن تكون قادرة على الاستجابة للمخاطر والتهديدات من التغييرات المستقبلية التي قد تعرض نموذج العمل بأكمله للخطر.
علاوة على ذلك، فإن الممارسة العملية لمبادئ توفير الطاقة تعتبر أسهل بالنسبة للشركات الأصغر من الشركات الكبيرة. فنظراً لصغر حجمها، تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بطبقات أقل من الإدارة وقدر أقل من البيروقراطية لإجراء التغييرات والتحسينات. وباختصار، يمكن أن يكون العمل المناخي/ اتخاذ التدابير المناخية مفيدًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب، من بينها:

- توفير التكاليف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد على المدى الطويل.
- تعزيز مكانة الشركة ومسؤوليتها الاجتماعية وثقة العملاء وولائهم.
- تعزيز الربحية والقدرة التنافسية في السوق.
- تحسين عمليات الإنتاج.
- إحداث تأثير إيجابي على البيئة[20].
- الحد من التعرض لآثار وتهديدات التغيير المناخي.

3 نتائج المراجعة المكتبية

3.1 فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هناك قائمة من العوامل والتحديات التي يمكن أن تحول دون انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة العمل المناخي والاستثمار في التصدي للتغيرات المناخية بشكل عام، والتي تنطبق كذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد تم بالفعل الإبلاغ عن بعض تلك العوائق والتحديات مثل الافتقار إلى القدرة المالية لتنفيذ تدابير العمل المناخي، جنبًا إلى جنب مع الفوائد السوقية غير المؤكدة ونقص المعرفة الفنية بشأن التكيف مع المناخ والحد من آثاره في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تم تناولها إلى حد ما في برامج بناء القدرات الحالية للعمل المناخي. وفيما يلي أدناه الفجوات المعرفية والقدرات المحددة في المصادر المطبوعة، والتي يتعين تناولها من خلال برامج بناء القدرات للعمل المناخي.

1. **عدم كفاية المعرفة بالمناخ وغياب تقييمات مخاطر تغير المناخ [21،22]**

تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون أقل اطلاعًا من الشركات الأكبر حجمًا على المخاطر والتهديدات الحالية التي يشكلها تغير المناخ لأن المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ وأوجه عدم اليقين تكون أحيانًا غير متوفرة أو يتعذر الوصول إليها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعب على تلك الشركات دمج مخاطر المناخ في تخطيطها وعمليات اتخاذ قراراتها. وهذا هو الحال بشكل خاص في الدول ذات البنية التحتية الضعيفة بالنسبة للمعلومات المناخية والقدرة على النشر. إضافة لذلك، هناك كذلك نقص عام في المعرفة بشأن أدوات الحد من تغييرات المناخ الحالية وحوافز الشركات الخضراء وخفض انبعاثات الكربون (أنظمة إدارة الطاقة والبيئة وانبعاثات الكربون وتقييم دورة الحياة (LCA) من بين أمور أخرى).

2. **ضعف تحديد وتقييم تدابير التكيف والتخفيف الفعَّالة من حيث التكلفة**

ينبغي أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على إجراء تقييم أفضل وتحديد أولويات التدابير والخيارات المتاحة، سواء فيما يتعلق بالتكيف أو التخفيف. ففيما يتعلق بالتكيف على وجه الخصوص، لا توجد "قائمة" معيارية للتدابير التي يمكن للمؤسسات أن تختار منها. وستستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإرشادات ذات الصلة حول كيفية تطوير أدوات محددة أو تدابير التكيف المصممة خصيصًا لأعمالها. ففي الواقع، تكافح العديد من الشركات لتحديد واختيار تدابير التكيف المناسبة. إلى جانب ذلك، توجد فجوات معرفية حول كيفية استخدام الأدوات الحالية لتقييم جدوى وفعالية تكلفة خيارات التخفيف.

3. **محدودية القدرة التقنية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف [23]**

لاعتماد إجراءات تجارية جديدة لتحقيق سلسلة توريد خضراء وتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة وتقنيات جديدة صديقة للمناخ ومرنة، تفتقر معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى مهارات وخبرات فنية، فضلًا عن الوسائل المالية اللازمة. وللأسف، يمكن أن يؤدي الافتقار الملحوظ إلى الخبرة الفنية لتنفيذ حلول التكيف إلى إعاقة المستثمرين الخارجيين فيما يتعلق بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل غياب خطط إدارة مخاطر المناخ.

4. **محدودية المعرفة بالفرص المالية لتنفيذ تدابير العمل المناخي [24]**

يوصف الدعم المالي والحصول على التمويل بأنه أحد العقبات الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الواقع، يمكن أن يكون لبعض الاستثمارات المطلوبة لإدارة مخاطر تغير المناخ تكاليف أولية كبيرة نسبيًا وأوقات سداد طويلة نسبيًا، بالإضافة إلى أوجه عدم يقين أخرى قد تحول دون قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في إدارة مخاطر تغير المناخ. إضافة إلى نقص الموارد المالية، تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة المتعلقة بكيفية الحصول على أنواع بديلة من الأدوات المالية لتدابير التكيف والتخفيف لأسباب متنوعة.

---

[20]) https://economy.gov.lb/en/services/support-to-smes/going-green-for-smes

[21]) https://www.adaptation-undp.org/privatesector/.

[22]) الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في الشرق الأوسط: العقبات والتحديات | إيكومينا

[23]) https://www.adaptation-undp.org/privatesector/.

[24]) [24] مكرر.

5. محدودية المعرفة بسياسة المناخ ذات الصلة بالأعمال التجارية [25]

الشكل 2: احتياجات بناء القدرات والفجوات المعرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تغطي الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجموعة واسعة من القطاعات. قد يتم تنظيم بعض تلك القطاعات من خلال سياسات المناخ الحالية أو المستقبلية -إما على الصعيد الوطني أو الدولي- وقد تتأثر -على سبيل المثال- بضرائب الكربون أو معايير كفاءة الطاقة أو غيرها من التدابير المكلفة. ويمكن أن تكون الالتزامات تجاه قطاعات أعمال معينة مقاومة للمناخ مثالاً آخر. يعد الفهم السليم للسياسات والقوانين واللوائح المناخية ذات الصلة أمرًا بالغ الأهمية للمشاركة بشكل استباقي في المتطلبات الجديدة

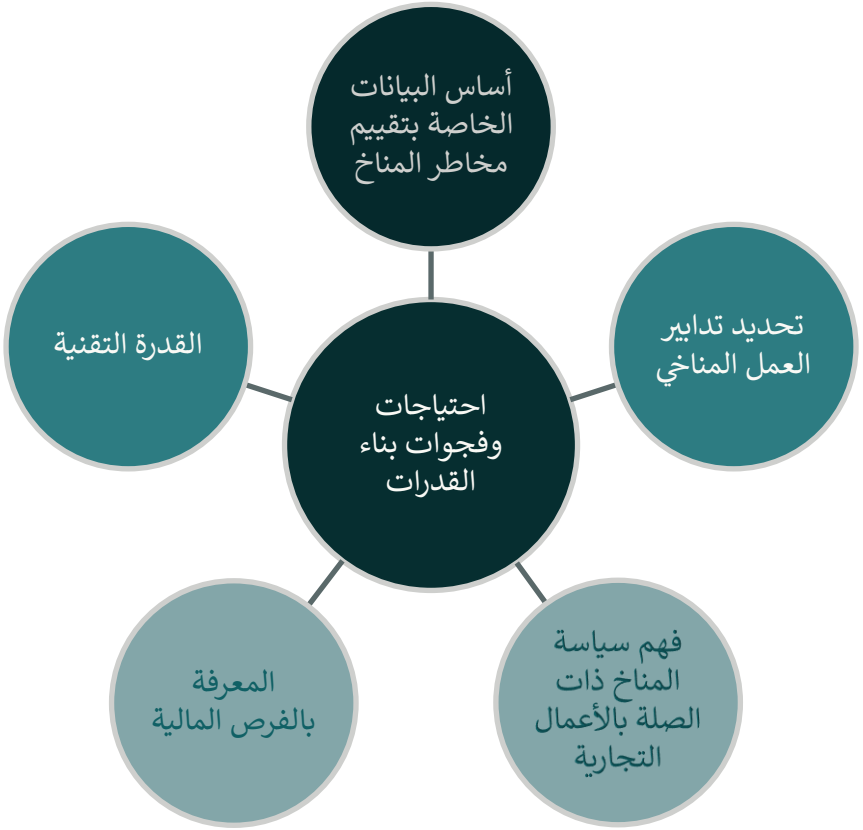

المحتملة.

[25]) الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في الشرق الأوسط: العقبات والتحديات | إيكومينا.

3.2 برامج ومبادرات العمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تم البدء في عدد من الأنشطة في المنطقة لدعم القطاع الخاص بشكل عام و/ أو الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص لفهم تأثيرات تغير المناخ بشكل أفضل وإعداد أعمالهم لها. يشمل ذلك المبادرات التالية:

مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للتغير المناخي (FINTECC) [26]

مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للتغير المناخي (**FINTECC**) هو أحد برامج البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، والذي يساعد الشركات على تطبيق تقنيات مناخية مبتكرة في دول جنوب وشرق المتوسط (مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس). والهدف الرئيسي له هو دعم تنفيذ تقنيات المناخ.
يتولى أخصائيو كفاءة الطاقة والمياه لدى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) مراجعة إمكانات كفاءة الطاقة والمياه والمواد، ويساعدون الشركات في إجراء عمليات تدقيق كفاءة الموارد وإعطاء الأولوية لاستثمارات كفاءة الموارد المستدامة وفهم الجدوى الفنية والمالية لتطبيق تقنيات المناخ في سياقها.

مركز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمناخ [27]

مركز مناخ الشركات الصغيرة والمتوسطة هو مبادرة رائدة حديثة تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقليل انبعاثات الكربون وزيادة قدرتها التنافسية من خلال اعتماد حلول خضراء مبتكرة. ويقدم مركز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمناخ قائمة من الأدوات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على قياس انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وتطوير استراتيجية مناخية والحد من انبعاثاتها، فضلًا عن الانبعاثات في سلسلة القيمة الخاصة بها.

ميثاق الأمم المتحدة العالمي [28]

الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو إطار عمل قائم على المبادئ لتشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا، والإبلاغ عن تنفيذها. هناك هدفان للبرنامج: (1) تعميم المبادئ العشرة في الأنشطة التجارية حول العالم، و (2) تحفيز الإجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة الأوسع مثل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).
توضح أنشطة الميثاق العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تزايد الاعتراف بالقطاع الخاص كأداة لمواجهة التحديات الوطنية والاجتماعية الملحة في المنطقة. وتهدف مجموعة متنامية من الشبكات الإقليمية إلى زيادة الوعي ودعم المشاركين في تنفيذ المبادئ العشرة. ونظرًا لأن الشبكات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم أعدادًا كبيرة من المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد بذلوا جهودًا خاصة لدعمهم وبناء قدرات المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المبادرات الخضراء في السعودية والشرق الأوسط [29]

تهدف مبادرة الشرق الأوسط الخضراء إلى زيادة الحصة الإقليمية من الطاقة النظيفة وتعويض تأثير الوقود الأحفوري وحماية البيئة، وبالتالي الحد من انبعاثات الكربون في المنطقة بنسبة 60٪. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة من التدابير المتعلقة بالمناخ والطاقة، بما في ذلك استخدام تقنيات الهيدروكربون النظيف وزراعة 50 مليار شجرة، منها 10 مليار في المملكة العربية السعودية. إضافة لذلك، تهدف المبادرات إلى الحفاظ على البيئات البحرية والساحلية من خلال زيادة نسبة المحميات الطبيعية والأراضي المحمية. وكانت المملكة العربية السعودية هي الدولة الأولى التي أطلقت كلتا المبادرتين بهدف اتخاذ إجراءات مناخية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. تهدف المبادرة السعودية الخضراء الوطنية إلى تقليل الانبعاثات من خلال توليد نصف طاقة البلاد من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وتضم كلتا المبادرتين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى قدر من الوصول والتأثير.

الجدول 3: البرامج والمبادرات الإقليمية الرئيسية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشاركة

الدولة	مركز التمويل ونقل التكنولوجيا لتغير المناخ	مركز المناخ للشركات الصغيرة والمتوسطة	ميثاق الأمم المتحدة للشركات (القطاع الخاص)	مبادرة الشرق الأوسط الخضراء
الجزائر				
البحرين				
مصر	X	X	X	
العراق				
فلسطين				
الأردن	X		X	
الكويت				
ليبيا				
المغرب	X			
سلطنة عمان				
قطر		X		
المملكة العربية السعودية				X
سوريا				
الإمارات العربية المتحدة			X	
اليمن				
لبنان	X		X	
تونس	X			

[26] https://fintecc.ebrd.com/region/semed.html.
[27] https://smeclimatehub.org/tools/.
[28] https://www.unglobalcompact.org/engage-locally/mena.
[29] https://saudigreeninitiative.org/.

3.3 التقييم على مستوى الدول: البيانات المتاحة

يوضح الجدول أدناه مستوى توافر البيانات الذي تم التعرض له في المراجعة المكتبية، وهو أساس تصنيف الدول في الدورة المتبقية من هذا الفصل.

الجدول: 4: نظرة عامة على مستوى توافر البيانات للدول المضمنة في المراجعة المكتبية

الدولة	وضع وإحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة	برامج بناء القدرات للعمل المناخي للقطاع الخاص (الشركات الصغيرة والمتوسطة)	فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي
الجزائر	نعم	لا	لا
البحرين	أحيانًا	أحيانًا	لا
مصر	نعم	أحيانًا	لا
العراق	لا	لا	لا
فلسطين	نعم	نعم	لا
الأردن	نعم	نعم	لا
الكويت	أحيانًا	لا	لا
ليبيا	أحيانًا	لا	لا
المغرب	نعم	نعم	نعم
سلطنة عمان	نعم	أحيانًا	لا
دولة قطر	أحيانًا	أحيانًا	لا
المملكة العربية السعودية	نعم	أحيانًا	لا
سوريا	لا	لا	لا
الإمارات العربية المتحدة	أحيانًا	لا	لا
اليمن	لا	لا	لا
لبنان	نعم	نعم	نعم
تونس	نعم	نعم	لا

بالنسبة

لدول مثل **اليمن وسوريا والعراق**، حيث كان لعدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية آثارًا كبيرة على الاقتصاد أو لا يزال موجودًا، كان من الصعب العثور على معلومات عامة عن حالة وهيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن حالة احتياجات بناء القدرات للعمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

4 نتائج الاستبيان

كجزء أساسي من الدراسة، تم إجراء استبيان موجه بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحصول على معلومات إضافية حول تجاربهم واحتياجاتهم فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقدرة الشركات على التكيف مع التغيرات المتوقعة. وتم تنفيذ الاستبيان من خلال الأداة البرمجية *Survey Legend*، وتم توفيره باللغتين الإنجليزية والفرنسية [30]. تم جمع 209 رد في المجمل، وما يقارب 70٪ من الردود باللغة الإنجليزية و30٪ باللغة الفرنسية. تم استخلاص النتائج الموضحة في هذا القسم من 146 إجابة كاملة، في حين لم يكمل 63 مشاركًا الاستبيان، وبالتالي لم يتم تضمينهم في التقييم النهائي.

من شارك في الاستبيان؟ المعلومات الأساسية عن المستجيبين

المناطق الجغرافية: كانت الغالبية العظمى من المستجيبين من دولة الإمارات العربية المتحدة (30٪) والجزائر (28٪)، تليها المغرب وقطر وسوريا بنسبة 5٪ لكل منهما. وتم الحصول على ردود قليلة للغاية من فلسطين واليمن وليبيا والأردن.

حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة: جاء ما يقرب من نصف جميع الردود من المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة (< 100 موظف) والضخمة (< 250). ساهمت الشركات الصغيرة التي تضم ما يصل إلى 20 موظفًا بحوالي ربع الردود، بينما شكلت الشركات الصغيرة التي تضم أقل من 5 موظفين حوالي 14٪ فقط من الردود. يبدو أن الشركات الكبرى أكثر احتمالًا من الشركات الصغيرة فيما يتعلق بوجود وجهة نظر استراتيجية حول موضوعات المناخ، وأن تكون جزءًا من الشبكات التي شاركت في الدعوة للاستبيان.

قطاعات الأعمال: كان معظم المستجيبين نشطين في قطاع التصنيع (15٪)، يليه قطاع البناء (10٪) والسياحة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم والعروض السياحية: 9٪). كما تم تمثيل الزراعة والنقل وتجارة الجملة/ التجزئة. ومع ذلك، اختار 36٪ من جميع المستجيبين "أخرى" ردًا على هذا السؤال. يشير ذلك إلى أن المستجيبين كانوا إما مترددين في الكشف عن تلك المعلومات، أو أنهم في الواقع جاءوا من قطاعات أعمال غير مشمولة بالسؤال.

[30]) للحصول على قائمة مفصلة بأسئلة الاستبيان، يرجى الاطلاع على الملحق أ.

4.1 المعرفة بتغير المناخ

تناولت المجموعة الأولى من الأسئلة معرفة المستجيبين بشأن تغير المناخ وتدابير العمل المناخي المحتملة المتخذة من جانبهم.
عندما طُلب منهم تصنيف معرفتهم بالتغيير المناخي على مقياس من 1 (ضعيف) إلى 5 (جيد جدًا)، قام ما يقرب من نصف المستجيبين بتقييم فهمهم من جيد إلى جيد جدًا. وأبلغ حوالي الخمس فقط عن مستوى معرفي ضعيف أو أساسي (الشكل 3 أ أدناه). يشير ذلك إلى مستوى معقول من الفهم للموضوع العام للتغيير المناخي بين المشاركين في الاستبيان، وبالتالي بين معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة والضخمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتفاصيل المعرفة بالتغيير المناخي مثل السياسات والأهداف الوطنية أو الدولية، اعتبر المستجيبون أنفسهم أقل دراية بشكل طفيف: أبلغ حوالي 30٪ فقط عن معرفة جيدة أو جيدة جدًا، في حين أشار ثلث آخر (28٪) أن فهمهم ضئيل أو أساسي (الشكل 3 ب).

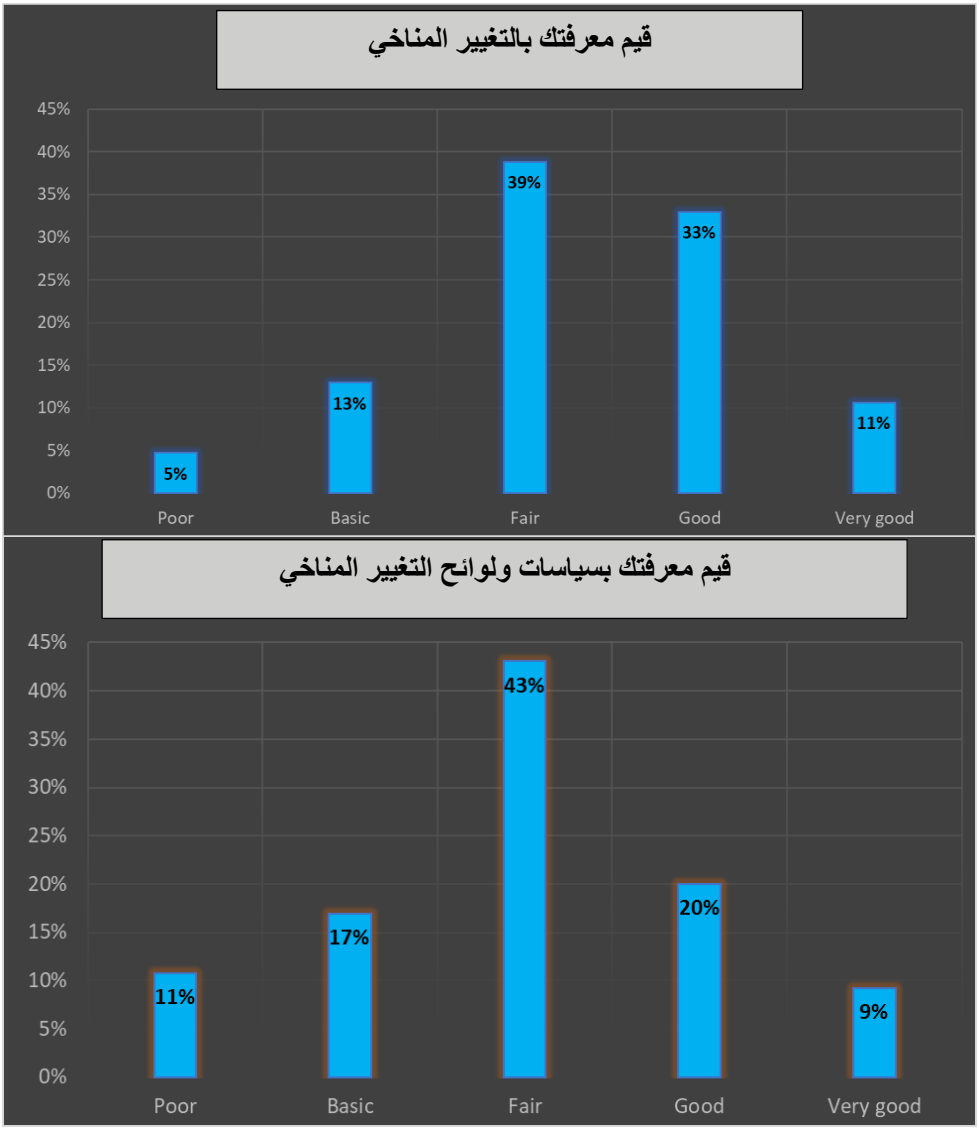

الشكل 3: يوضح الشكل أ) أعلاه الإبلاغ الذاتي للمعرفة عن التغيير المناخي بشكل عام، ويوضح الشكل ب) أدناه الإبلاغ الذاتي عن المعرفة بشأن سياسات ولوائح التغيير المناخي

يوضح الشكل 4 المصادر الرئيسية لمعلومات التغيير المناخي. يعتمد معظم المستجيبين على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المتعلقة بالمناخ، تليها المنظمات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). وتمت الإشارة إلى مؤسسات البحث الأكاديمي وكذلك المصادر الحكومية من قبل أقل من 20٪ من المستجيبين.

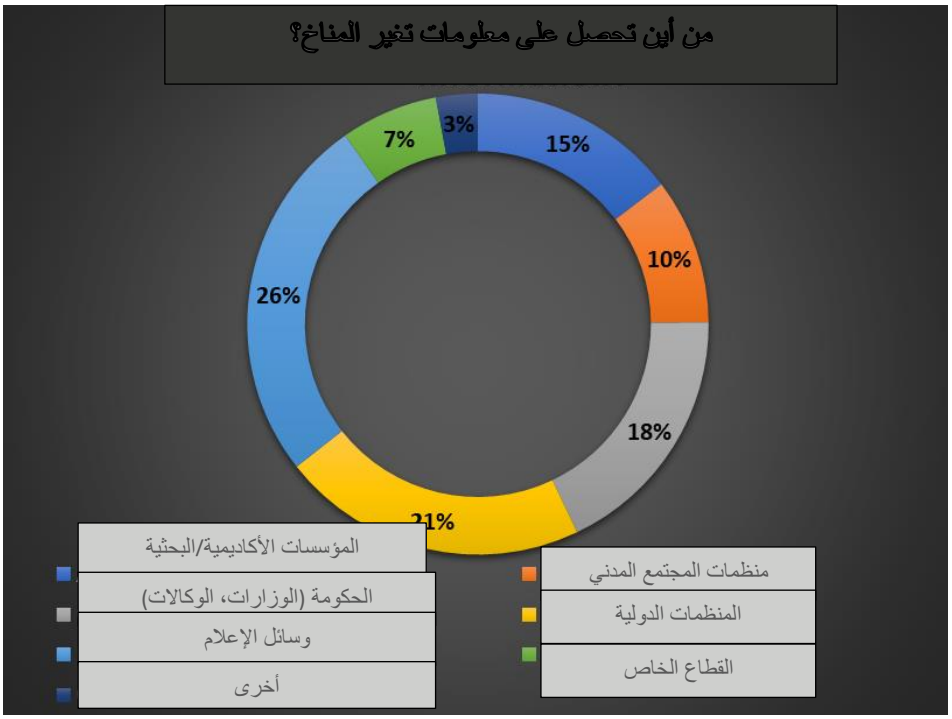

الشكل 4 : المصادر الرئيسية لمعلومات التغيير المناخي وفقا لردود المستجيبين

4.2 إجراءات تغير المناخ

تماشياً مع مستويات المعرفة السليمة التي أبلغ عنها المستجيبون، قام ما يقرب من 75٪ من المستجيبين بدمج جوانب تغير المناخ في أنشطة الأعمال اليومية و/ أو التخطيط الاستراتيجي (الشكل 5). وأشار حوالي خُمس المستجيبين فقط إلى أن اعتبارات تغير المناخ لا تلعب دورًا على الإطلاق في أعمالهم. يتم توزيع طرق الدمج المختلفة أدناه بشكل متساوٍ إلى حد ما من خلال الردود:

- تقييمات منظمة للمخاطر في الخطط والقرارات الاستراتيجية
- نقاط محورية مخصصة.
- إعداد تقارير الاستدامة/ البصمة الكربونية.

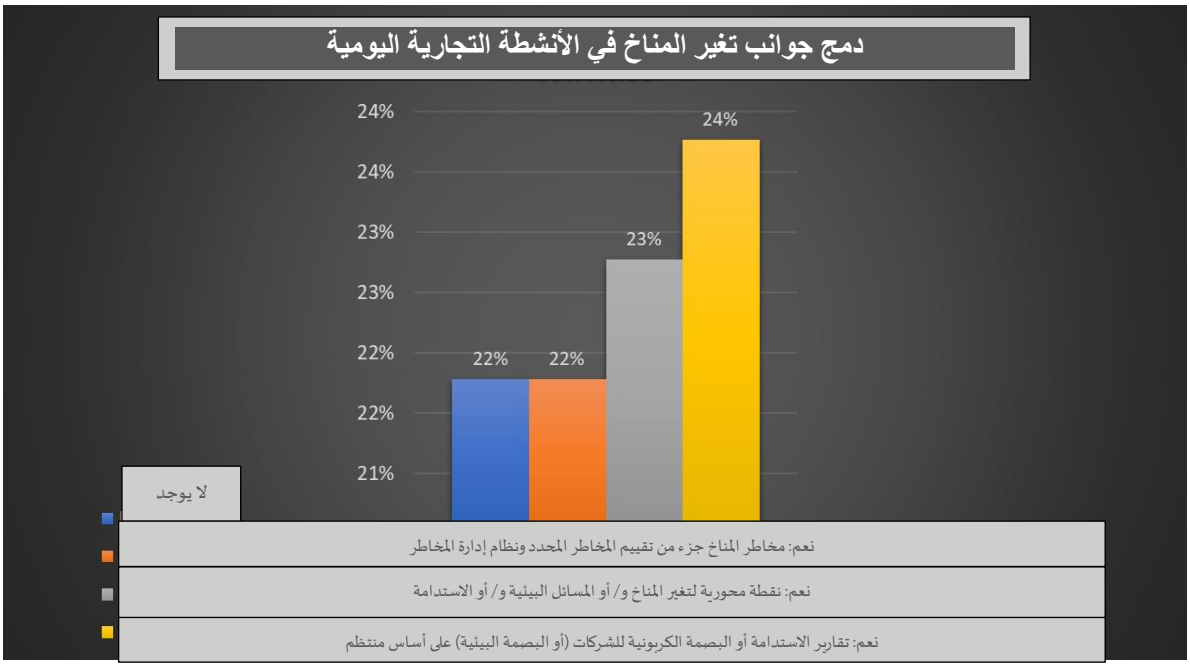

الشكل 5: دمج جوانب تغير المناخ في الأنشطة التجارية اليومية و/ أو التخطيط الاستراتيجي

عند سـؤالهم عن الإجراءات المناخية التي تم اتخاذها في الماضـي، أفاد الغالبية العظمى من المسـتجيبين بأنهم نفذوا بعض التدابير؛ في حين أن 1٪ فقط من المستجيبين لم يتخذوا أي تدابير على الإطلاق (الشكل 6). وفي هذا السياق، تم الإبلاغ عن تدابير كفاءة الطاقة بشكل أكثر شيوعًا، يليها خلق الوعي بين الموظفين والمجتمعات المحيطة. تعتبر إجراءات تقليل المياه والنفايات والورق شـائعة كذلك لأنها توفر الموارد المالية في نفس الوقت. ومع ذلك، تتم تسـمية التدابير الإسـتراتيجية طويلة المدى مثل التقييم المنظم للمخاطر أو الحصـول على تأمين من قبل أقلية فقط من المسـتجيبين (أي 5٪ و2٪ على التوالي).

تم تحديد أسباب المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أو اعتبارات التكلفة من قبل نصف المستجيبين كعوامل دافعة وراء تنفيذ هذه التدابير (الشكل 7). شملت الأسباب الأخرى التنظيم الذاتي أو العمل التطوعي داخل صناعاتهم أو قطاعاتهم التجارية، فضلًا عن الرغبة في زيادة القدرة على التكيف

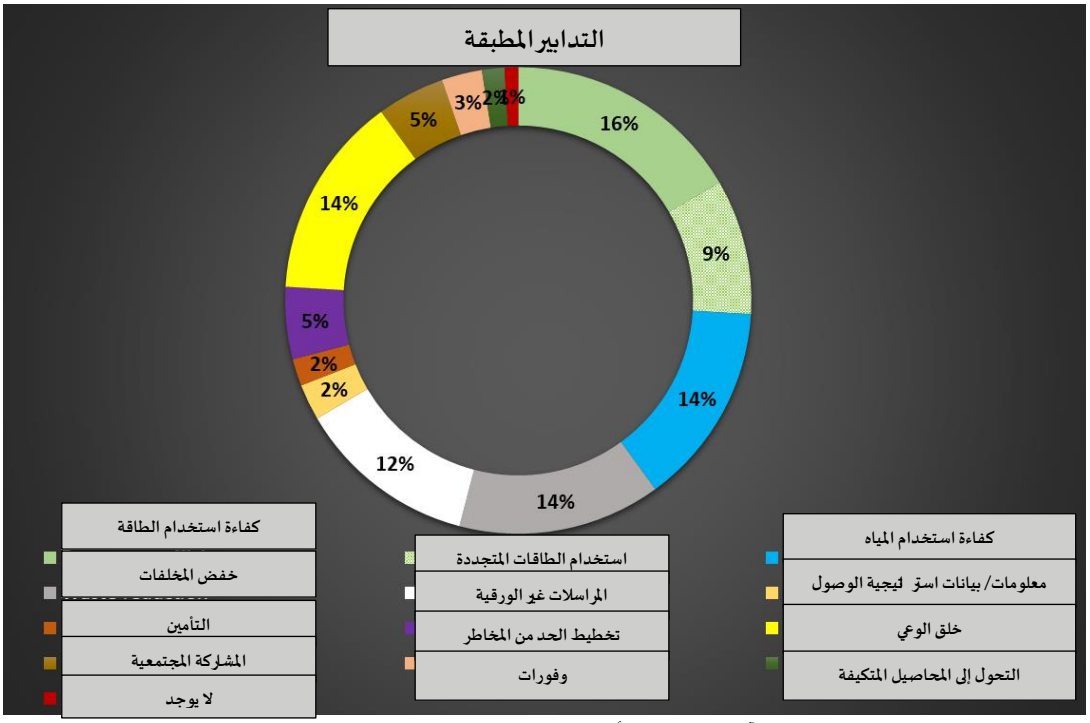

الشكل 6: التخفيف من آثار تغير المناخ و/أو تدابير التكيف التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة

بشكل استباقي مع تغير المناخ.

تبين امتثال عدد قليل فقط من المسـتجيبين للمتطلبات أو اللوائح القانونية، ويبدو أنه ليس عاملًا حاسـمًا في تعزيز العمل المناخي من قبل الشـركات/

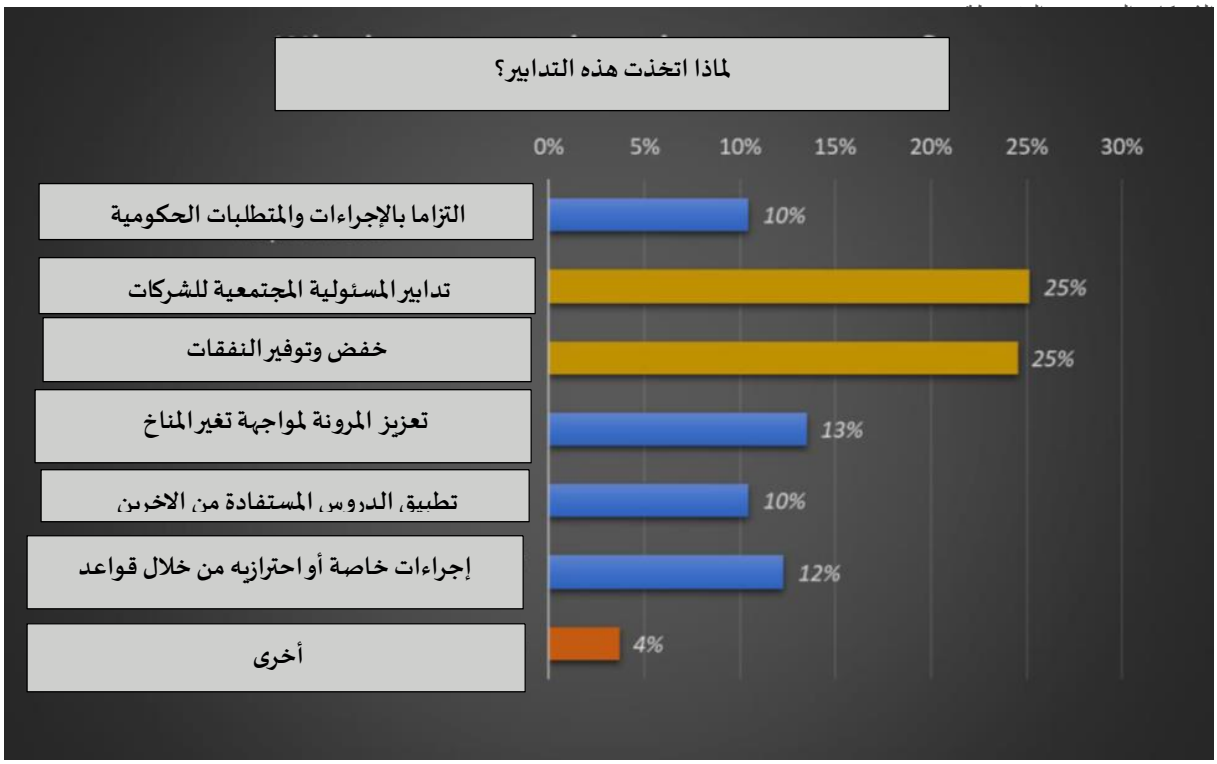

الشكل7: الدافع وراء اتخاذ إجراءات التخفيف أوالتكيف فيما سبق

الامتثال للوائح أو الأهداف المحلية

يتماشـى ذلك مع النتيجة التي تفيد بأن السـياسـات والأهداف الوطنية لتغير المناخ لا تؤثر في معظم الحالات على المسـتجيبين في شـؤون أعمالهم اليومية (44٪). حيث أفاد حوالي 20٪ فقط أنه يتعين عليهم الامتثال للوائح المناخ، في حين يساهم 22٪ بفعالية في الأهداف المناخية بشكل أساسي من خلال استخدام الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة، ويشارك 12٪ في إجراءات إعداد السياسة والأهداف (الشكل 8).

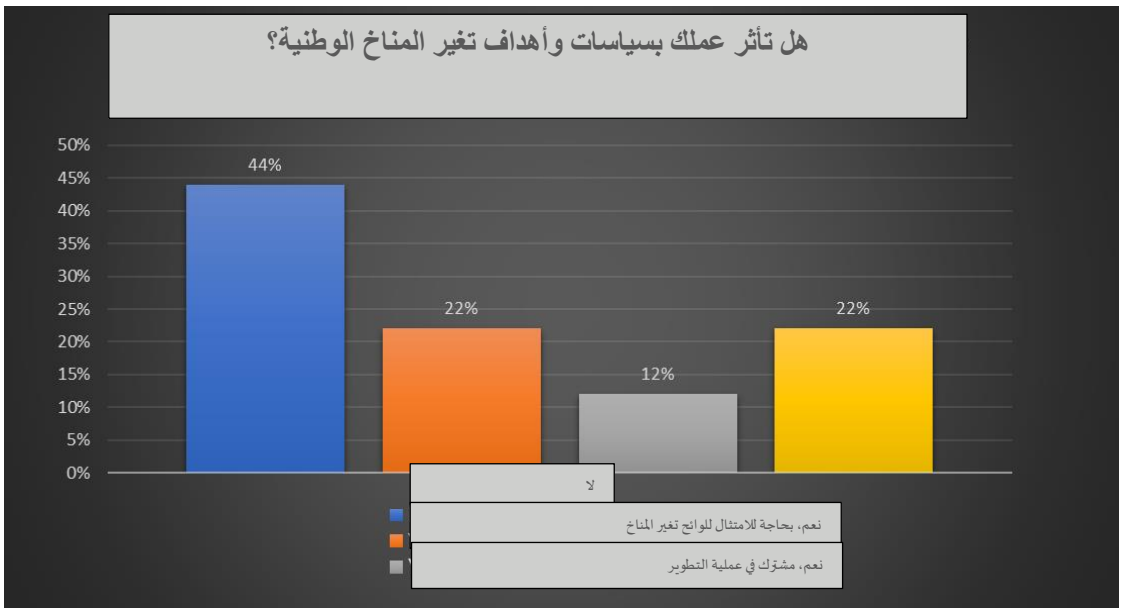

الشكل 8: تأثير السياسات أو الأهداف المناخية الوطنية على العمليات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة

أكثر من نصف المستجيبين على دراية بمصطلح "تسعير الكربون"، وأشار حوالي 25٪ منهم إلى وجود أنظمة محلية في بلد أعمالهم (بما في ذلك الشرق الأوسط والمبادرات الخضراء السعودية). ما يزيد قليلًا عن 10٪ على دراية بخطط تسعير الكربون الدولية مثل نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (EU ETS) ونظام تداول الانبعاثات في المملكة المتحدة (UK ETS) ونظام تداول الانبعاثات في سويسرا(Swiss ETS). ومع ذلك، أفاد معظم المستجيبين بأنهم ليسوا على دراية بأي مخطط لتسعير الكربون في بلدهم أو الدول المجاورة في المنطقة. (الشكل 9).

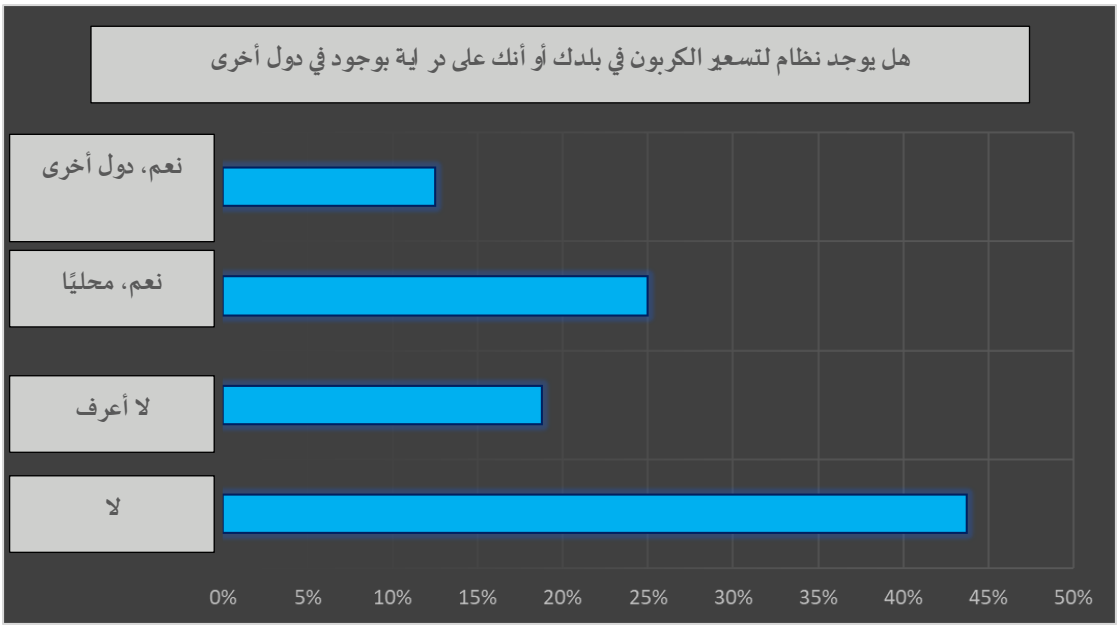

الشكل 9: توافر مخططات تسعير الكربون في المنطقة والتوعية بها

الحوافز والدعم للعمل الطوعي بشأن الكربون

يبدو أن معظم المستجيبين قد اتخذوا إجراءات دون تلقي أي حوافز مباشرة أو دعم للعمل المناخي. وهناك أكثر من 50٪ من المستجيبين ليسوا على علم بأي حوافز أو دعم مقدم في دولهم، في حين أفاد 23٪ أنه يتم توفير دورات تدريبية ومعلومات مجانية. صرح 10٪ فقط أنه يتم تقديم الدعم الفني لتعزيز العمل المناخي في القطاع الخاص.

في المقابل، لم يتقدم أكثر من 60٪ من المستجيبين أو يتلقوا أي نوع من الدعم (المالي) لتنفيذ العمل المناخي في الماضي. تلقى 13٪ دعمًا من حكومتهم، و10٪ من شركاء الأعمال، في حين لم يتم الإبلاغ تقريبًا عن الدعم من خلال القروض المصرفية ومن المنظمات غير الحكومية (NGOs) أو الصناديق المخصصة مثل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشكل 10).

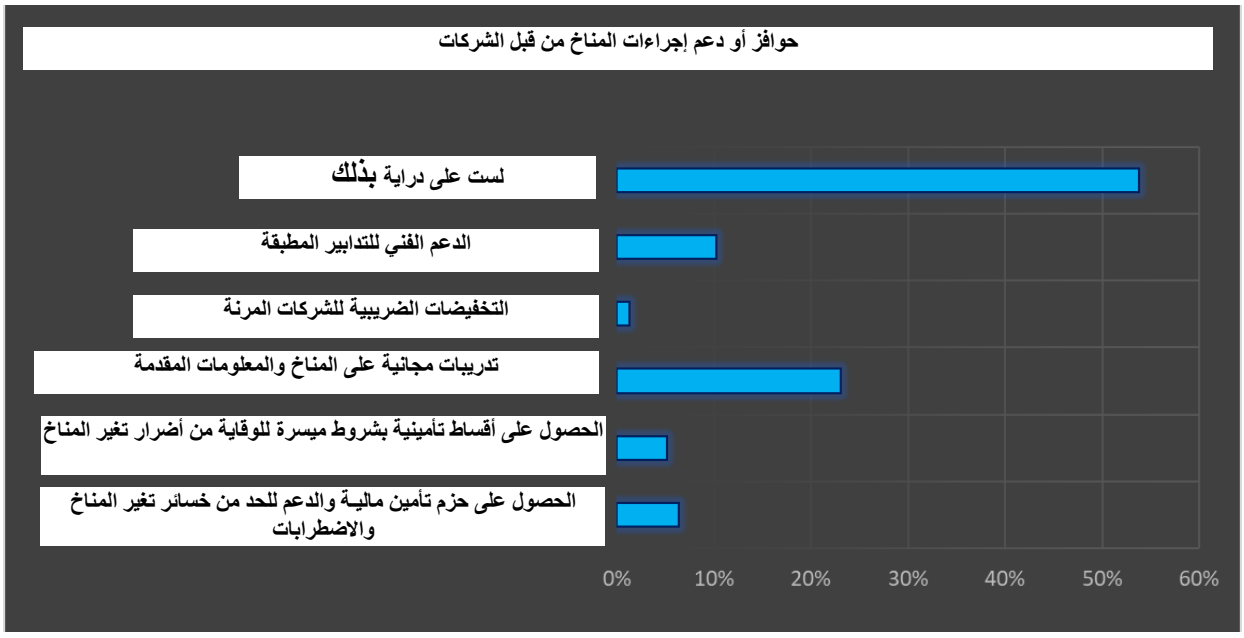

الشكل 10: الحوافز الوطنية أو الدولية الحالية أو دعم القطاع العام للعمل المناخي من قبل القطاع الخاص

4.3 الفجوات المعرفية المتعلقة بتغير المناخ ومتطلبات المعلومات واحتياجات بناء القدرات المحددة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عندما طُلب منهم **تحديد الفجوات المعرفية الرئيسية التي تواجهها منظماتهم فيما يتعلق بتغير المناخ وتدابير الاستجابة المناسبة**، تناولت الاستجابات مجالين رئيسيين.

في المقام الأول، تم الإبلاغ عن فجوات لقضايا أساسية للغاية مثل الافتقار العام للوعي والاهتمام في المجتمع الأوسع، والحاجة الأساسية لمزيد من المعلومات والتواصل، فضلاً عن إطار من اللوائح الحكومية التي تتضمن عقوبات أيضا.

يتعلق المجال الثاني بفجوات معرفية أكثر تحديدًا في المناطق المستهدفة. وتشمل القضايا المذكورة هنا فهم التأثيرات الملموسة لتغير المناخ على قطاعات أعمال محددة وتقييمات المخاطر ذات الصلة، تليها الحاجة إلى تحديد الحلول الممكنة والتدابير التي يمكن اتخاذها. صرح العديد من المستجيبين أنهم يفتقرون إلى بيانات موثوقة يمكن أن تكون بمثابة أساس سليم لاتخاذ القرارات والإجراءات. كما صرحوا أيضاً بأن نقص الوعي بالمشكلة في الإدارة يشكل عقبة رئيسية.

بعد ذلك، طُلب من المستجيبين تحديد نوع المعلومات أو الدعم الذي يحتاجون إليه ليكونوا قادرين على الاستجابة لمخاطر المناخ واتخاذ الإجراءات المناخية والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة.

تشير الردود إلى ثلاث مجالات تحتاج إلى معلومات محددة وتنمية المهارات (الشكل 11):

1) معلومات موثوقة عن التأثيرات والاتجاهات، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس سليم لصنع القرار والتخطيط (20٪).
2) التدريب/ معلومات عن الإجراءات الفعلية والحلول العملية التي يمكن اتخاذها (17٪).
3) المساعدة في الحصول على المعلومات حول الوصول إلى الموارد المالية والدعم لتنفيذ مثل هذه التدابير (13%).

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن الوعي لدى المتحدثين باللغة الإنجليزية أفضل قليلًا، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم مبادرات بناء القدرات الدولية في الماضي أجريت باللغة الإنجليزية. ففي حين أن نصف المستجيبين الناطقين بالإنجليزية قد حضروا تدريبًا حول تغير المناخ في الماضي، لم يقم بذلك من الناطقين بالفرنسية إلا 30٪.

شملت هذه التدريبات في الغالب معلومات أساسية عن تأثيرات تغير المناخ والسياسات/ اللوائح (في 73٪ من الحالات)، في حين تمت تغطية المهارات الفنية في تطوير [31] المنتجات أو كيفية تطوير اقتراح التمويل في 28٪ فقط من الحالات.

وبالتالي، فإن الاحتياجات التدريبية المبلغ عنها هي الأكبر في توفير تلك المهارات الفنية (الشكل 12). ويعتقد أكثر من 60٪ من المستجيبين أنه ينبغي توفير التدريب على كيفية تطوير منتجات مرنة[29]، والعروض المالية للحصول على التمويل (23٪ و19٪)، وكذلك على مصادر تمويل المناخ (21٪). اعتبر 35٪ من المستجيبين مزيدًا من التدريب والمعلومات حول الخلفية العامة لتغير المناخ أمرًا مهمًا، بما في ذلك جوانب مثل السيناريوهات المحتملة والتغييرات المتوقعة في الدول والمناطق المعنية، فضلًا عن آثارها على قطاع الأعمال. تتوافق هذه الصورة جيدًا مع الفجوات المعرفية

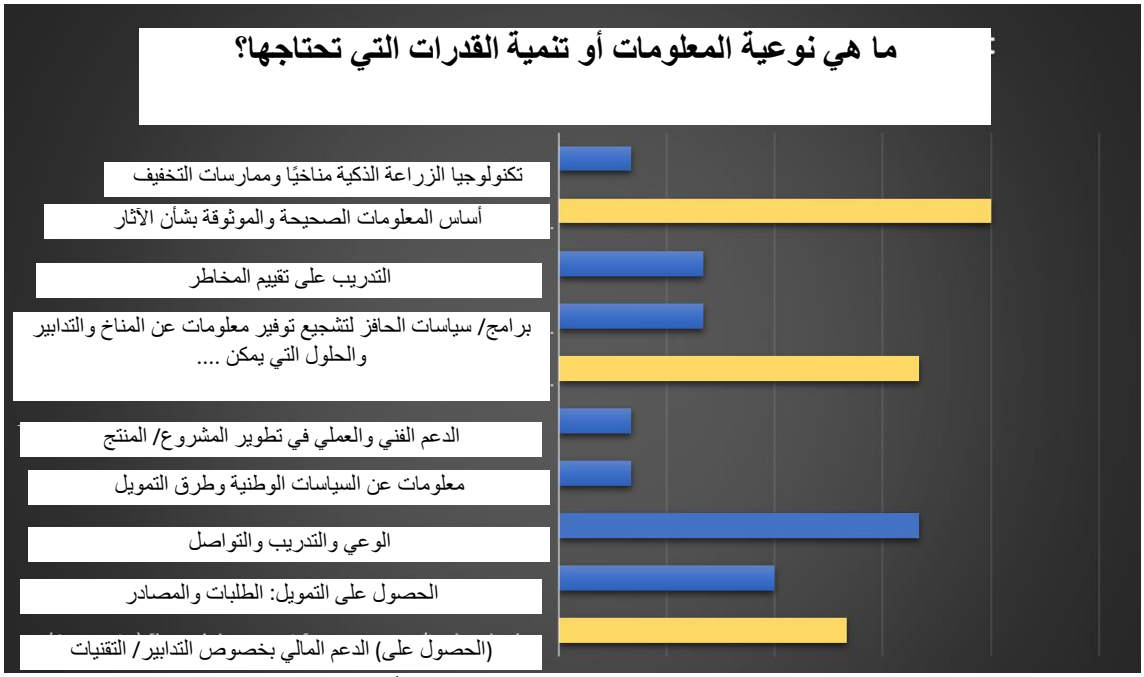

الشكل 11: موضوعات تنمية القدرات والحاجة إلى التدريب كما أفاد المستجيبون

المذكورة في الشكل 12 أعلاه.

[31]) تم تسمية تطوير المنتجات وكذلك الحاجة إلى تطوير منتجات مرنة من قبل اثنين من المشاركين في الأسئلة المفتوحة. لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل حول المقصود تحديدًا.

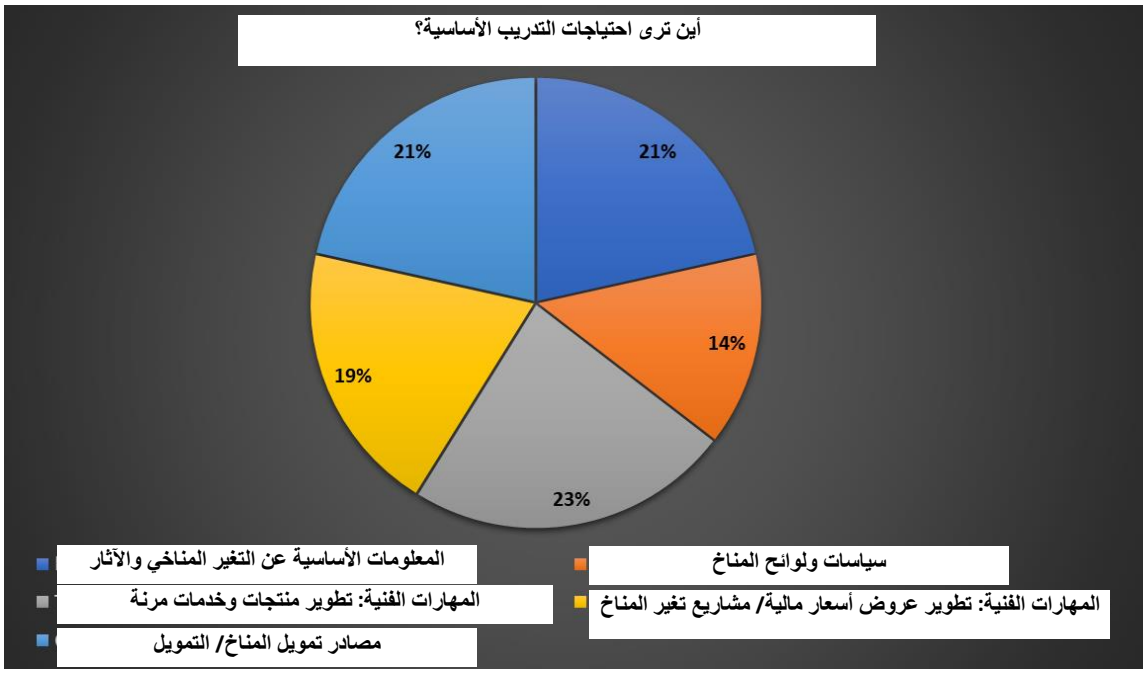

الشكل 12: المجالات الرئيسية التي تتطلب فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات والتدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عندما يتعلق الأمر بالشـكل المطلوب من التدريب، فإن أغلبية كبيرة من المسـتجيبين (42٪) تصـوت للتدريبات عبر الإنترنت/ عن بعد، في حين أن المهتمين بحضور تدريبًا داخليًا تقليديًا يشكلون 24٪. وما يقارب الربع (23٪) راضون عن تلقي كتيب أو دليل للبحث عن الأسئلة ذات الصلة، ويُقَدر 10٪ وجود خط ساخن للدعم للاتصال به للحصول على إجابات.

5 ملخص التقييم والتوصيات

5.1 ملخص نتائج الاستبيان والمقارنة والتكامل مع المراجعة المكتبية

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للاستبيان على النحو التالي:

- **المعرفة العامة بتغير المناخ والإبلاغ عن الاستدامة والتدابير التفاعلية والإجراءات المناخية الحالية**
  - يعتبر غالبية المستجيبين أن معرفتهم العامة حول تغير المناخ "ضعيفة" على الأقل أو حتى جيدة أو جيدة جدًا.
  - أجرى أكثر من نصف المستجيبين بالفعل تقارير الاستدامة أو لديهم نقاط اتصال معنية بتغير المناخ / الاستدامة في مؤسساتهم. ينعكس ذلك في الدافع وراء تنفيذ تدابير المناخ في الماضي: وغالبًا ما يتم ذكر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، تليها أسباب خفض التكلفة. ومن الجدير بالذكر أنه نادرًا ما يتم ذكر المتطلبات التنظيمية من قبل المستجيبين كعوامل دافعة، في حين أن العمل التطوعي في الصناعة المعنية هو ثالث أهم سبب.
  - التدابير التفاعلية معروفة بالفعل ويتم تنفيذها من قبل جميع المستجيبين تقريبًا مثل كفاءة استخدام الطاقة والمياه وتدابير تقليل النفايات والورق بجانب تدابير زيادة الوعي بين الموظفين والمجتمعات المحيطة، في حين أن التدابير الإستراتيجية مثل استراتيجيات تقييم المخاطر وتدابير المخاطر ذات الصلة والتأمين ضد تأثيرات تغير المناخ (بما في ذلك أقساط التأمين الميسرة وحزم الإنقاذ المالي في مواجهة تغير المناخ) لا تكاد تذكر.
- **الأطر التنظيمية وآليات الحوافز**
  - هناك حاجة إلى توفير معلومات أفضل عن سياسة وأهداف المناخ (المحلية)، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية والحوافز ذات الصلة للعمل المناخي من قبل الشركات، حيث أن أكثر من نصف المستجيبين ليسوا على دراية بأي حوافز أو دعم مقدم في دولهم. ويجب التمييز هنا بين أ) نقص الأطر القانونية والتنظيمية في الدول، ب) إلمام القطاع الخاص بنوع القوانين أو اللوائح، فضلًا عن الحوافز (الاقتصادية) المطلوبة. تشير النقطة الأولى إلى الوجود العام لمثل تلك الأطر لإنشاء بيئة مواتية للعمل المناخي للقطاع الخاص، وهو أمر يمثل مشكلة في بعض الدول في المنطقة كذلك، بينما تتعلق النقطة الأخيرة بالمستوى الفعلي للمعرفة حول الأطر التنظيمية وآليات الحوافز لتشجيع العمل المناخي للقطاع الخاص (انظر الشكل أدناه بشأن احتياجات التدريب للتعامل مع فجوة المعرفة وكيفية الضغط من أجل إدخال القوانين أو اللوائح أو الإصلاحات ذات الصلة).
  - ما يقرب من الربع على دراية بدعم التدريب المجاني، ولم يتم عرض الدعم الفني للعمل المناخي للقطاع الخاص إلا من قبل أقلية.
  - تماشيًا مع قلة اللوائح والحوافز المذكورة أعلاه، ليست هناك ثمة غرابة في ألا تكون الأغلبية الممثلة بأكثر من 60 في المائة من المستجيبين قد تلقت أو تقدمت بطلب للحصول على أي نوع من الدعم (المالي) للعمل المناخي حتى الآن.
- **سياسات المناخ والأهداف وتسعير الكربون**
  - لا تزال معرفة عدد كبير من الدول في المنطقة محدودة للغاية بسياسات المناخ والأهداف ذات الصلة بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن فهم أنظمة تسعير الكربون والمعرفة بها محدودان بدرجة أكبر، حيث إن 50٪ فقط من المستجيبين يعرفون ما يشير إليه المصطلح، حتى أنهم أقل قدرة على ذكر أمثلة لآليات تسعير الكربون. هذا على الرغم من حقيقة أن آلية التنمية النظيفة (CDM) -إحدى أقدم الآليات الدائمة- كانت موجودة منذ أكثر من 15 عامًا مع بعض اللمسات الأخيرة على القواعد واللوائح خلال مؤتمر الأطراف (COP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في المغرب في 2005.
- **التدريب**
  - حتى الآن، غطت غالبية التدريبات في المنطقة التي حضرها المستجيبون إلى حد كبير معلومات أساسية عن تأثيرات تغير المناخ وكذلك السياسات واللوائح، ومن الواضح أن هناك حاجة لمزيد من التعمق للمضي قدمًا في الدورات التدريبية، في حين غطت ثلث تلك التدريبات المهارات الفنية في تطوير المنتجات وتطوير عروض أسعار التمويل. ومن ثم، تركز احتياجات التدريب المحددة بشكل أساسي على القدرات الفنية، تليها معلومات أساسية أكثر تفصيلًا عن التأثيرات على قطاعات وفروع محددة، فضلًا عن مصادر التمويل. تفضل الغالبية التدريبات عبر الإنترنت وعن بعد، حيث يصوت الربع تقريبًا على التعليم التقليدي الداخلي أو وجهاً لوجه وكذلك الكتيبات والأدلة.

متطلبات المعلومات

- تبرز المجالات الثلاثة التالية فيما يتعلق بالمعلومات أو الدعم الذي تحتاجه الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على الاستجابة لمخاطر المناخ واتخاذ الإجراءات المناخية والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة:
  - معلومات موثوقة عن تأثيرات واتجاهات صنع القرار والتخطيط.
  - التدريب/ المعلومات حول التدابير الفعلية والحلول العملية مثل المنتجات المرنة، إلخ.
  - معلومات عن الحصول على الموارد المالية والدعم لتنفيذ تلك التدابير.

وبشكل عام، أكدت نتائج الاستبيان على الفجوات المعرفية الرئيسية التي تم تحديدها في مراجعة المنشورات: تنشأ معظم احتياجات التدريب عن أ) **القدرات التقنية** لتقييم المخاطر وتطوير المنتجات – جعل الشركات والعمليات والمنتجات ذات الصلة أكثر مرونة أو في وضع أفضل فيما يتعلق بمساهمات التخفيف - وكتابة المقترحات، ب) **بيانات وأرقام سليمة** كأساس للتخطيط الاستراتيجي وتقييم المخاطر، ج) تحديد وتخطيط **التدابير المناخية الممكنة**، د) فهم **السياق المادي (المحلي)** لتغير المناخ من حيث السياسات والأهداف واللوائح، هـ) معلومات عن خيارات التمويل والحصول عليها. يوضح الشكل أدناه الفجوات المعرفية واحتياجات بناء القدرات المحددة في مراجعة المنشورات (التعاميم الداخلية على النحو المبين في النقطة 3-1 أعلاه) والاستبيان (الدوائر البرتقالية الخارجية مع عرض الخط المقابل لعدد الردود لكل حالة).

الشكل 13: الفجوات المعرفية المحددة في الاستبيان

5.2 التوصيات الختامية

تستند هذه التوصيات الختامية إلى نتائج الدراسة التخطيطية، وتتألف من خمس لبنات أساسية لاستراتيجية قادمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل المناخي والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل وعلى مستوى الدول الفردية. يتعين أن تولي جميع التدابير المذكورة أدناه اهتمامًا خاصًا باحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعاون مع المنظمات والوكالات المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لأن الشركات عادة ما يكون لديها موظفين مسؤولين عن الاستدامة والتقارير ذات الصلة، أو يمكنها بسهولة شراء أو توظيف الخبرة المطلوبة. ويمكن للشركات الكبيرة بالتأكيد الاستفادة من مثل تلك الإستراتيجية وتنفيذ خطة العمل ذات الصلة كذلك، عند الاقتضاء.

- تحسين قدرات القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الطموح المناخي والإجراءات الجماعية، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs).
- تسخير المنصات ووسائل المشاركة الأخرى لتمكين القطاع الخاص من العمل المناخي على مستويات مختلفة بالاعتماد على مبادرات بناء القدرات وإدخال القدرات المتزايدة في العمل.
- تشجيع الجهات الفاعلة؛ أي الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنظمات داخل الدول لإشراك القطاع الخاص في الإجراءات المناخية.
- التعويل على الوضع الحالي وفهم القطاع الخاص لأدوات تسعير الكربون – تعزيز الشغف لاستكشاف الأدوات المناسبة.
- إنشاء تحالفات أو اتحادات لزيادة العمل المناخي للقطاع الخاص في قطاع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تحسين قدرات القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الطموح المناخي والإجراءات الجماعية، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)

تم تحديد المجالات التالية في هذه الدراسة التخطيطية، حيث يلزم تطوير المزيد من القدرات بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نقدم في هذه الدراسة تبريرًا موجزًا للحاجة إلى تمكين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تلك المجالات، ومن ثم ما يجب تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات في الأوساط الأكاديمية المؤهلة أو البحثية أو المنظمات المتخصصة الأخرى[32]. لم يسمح نطاق الدراسة التخطيطية

[32] يشار إليها فيما بعد باسم "العروض"

بالتعمق في العروض الماديـة وتفاصيلها فيما يتعلق بما قد يكون موجودًا بالفعل من عدمه. نعتقد أن الكثير من/ معظم ما ورد أدناه غير متوفر بطريقة شاملة ومنظمة، وبالتالي يتعين تطويره بالكامل وإدراجه في المناهج الدراسية الخاصة بالأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. وسيتطلب ذلك معالجة أثناء تنفيذ استراتيجية المتابعة القادمة وخطة العمل ذات الصلة.

وبشكل عام، يتعين أن تحتوي العروض في المجالات التالية على ما يلي: تحليلات ومراجعات (مقارنة) للدول والقطاعات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأماكن أخرى على الصعيد الدولي -بما في ذلك التحليلات التاريخية- حيث توجد بالفعل أمثلة وعروض يمكن أن تكون بمثابة وصف للجهات الفاعلة الخاصة. بعد التأكد من تحديث العروض بانتظام؛ أي التأكد من أن يظل البحث الأساسي مواكبًا دائمًا لأحدث التطورات في سياسة المناخ ومشهد الجهات الفاعلة وأدوارها الفعلية والمحتملة من خلال التعاون والشراكات في تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل في العمل المناخي عن طريق تعزيز قدراتها من وجهة نظر علمية.

المساهمة في إنشاء الأطر التنظيمية المطلوبة وآليات الحوافز التي يتعين تطبيقها من قبل الحكومات المعنية (بما في ذلك الإصلاحات ذات الصلة).

- لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟ تعد المعرفة بالأطر التنظيمية وآليات الحوافز أمرًا مهمًا، بحيث تفهم الشركات نوع شروط إطار العمل المواتية والبيئات التمكينية التي يمكن للحكومات إيجادها، والتي تكون هناك حاجة إليها من أجل إجراءات مناخية مُحسَّنة وموسعة وذات مغزى من قبل القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى تلك المعرفة لتكون قادرة على أن تصبح أكثر استباقية في هذا الصدد، بما في ذلك على وجه الخصوص استخدام قنوات الضغط المعنية (انظر أدناه) بهدف ممارسة الضغط على الحكومات لوضع تلك الأطر الأساسية والمطلوبة على الأصعدة الوطنية لتحفيز وزيادة عمل القطاع الخاص.
- ما الذي يتعين تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟ تستلزم عروض تنمية القدرات في هذا الجانب تمكين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من فهم ماهية اللوائح (الجديدة) أو القوانين أو اللوائح المعدلة اللازمة لتحفيز ممارسة الأعمال التجارية بطريقة أكثر ملاءمة للمناخ، أو تتطلب تغييرًا إلى حد ما للمساهمة في خفض الانبعاثات مقارنة بالأعمال المعتادة، فضلًا عن التوجه نحو عمليات وعمليات إنتاج أكثر مرونة وتكيفا. ومن الأمثلة على ذلك قوة ومحتويات قانون المناخ الشامل وأهداف التخفيف والتكيف الخاصة بقطاعات مختلفة من الاقتصاد، أو لائحة تعريفة التغذية بالطاقة لتسريع الاستثمارات في الطاقات المتجددة أو تعريفات المياه لتشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه على سبيل المثال. أين تلك الحوافز (الاقتصادية) أو آليات الحوافز وما الذي تفعله، مثل التعريفات والإعفاءات الضريبية والإعانات وما إلى ذلك، الموجودة، والتي تم تقديمها وما هي آثارها أو الدافع لها. وما الذي تحققه تلك القوانين واللوائح والحوافز (الاقتصادية)، ولماذا وكيف يستفيد القطاع الخاص ويساهم على قدم المساواة؟

تنفيذ السياسات المناخية والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات ذات الصلة (على مستوى القطاعات) في الدول على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها).

- لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟ يشترط الإلمام بسياسات المناخ واستراتيجيات القطاع والبرامج والإجراءات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) لتكون الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على دراية بكيفية المساهمة في تنفيذها، بجانب إدراكهم أو قناعتهم بكيفية الاستفادة منها على الصعيد المحلي في نفس الوقت. علاوة على ذلك، تعتبر هذه المعرفة أساسية وشرطًا أساسيًا لفهم المجالات الرئيسية الأخرى التي تم ذكرها والتعامل معها:
  - تلبية أو المساهمة في تحقيق أهداف التخفيف والمرونة والتكيف على صعيد الأعمال التجارية والمحلية والوطنية.
  - الأطر التنظيمية والآليات التحفيزية المطلوبة.
  - وظائف وطرق عمل أنظمة وآليات تسعير الكربون.
  - المهارات الفنية في تطوير المنتجات وتمويل تطوير المقترحات وتمويل المناخ/ مصادر التمويل.
- ما الذي يتعين تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟ مراجعات وتحليلات شاملة وعميقة ومقارنة للاستراتيجيات والبرامج والمبادرات الوطنية (والمحلية) في الدول وكذلك على الصعيد الدولي. تتعلق النقطة الأخيرة على وجه الخصوص بالمزيد من الدول المتقدمة لعرض ما هو ممكن وكيف تحقيقه وسبب تحقيقه. وما هو نوع استراتيجيات التنفيذ والنهج والأنشطة التي تم تطبيقها في الماضي حتى تاريخه، والتي تميز بين القطاعات والقطاعات الفرعية للاقتصاد، وما الذي نجح ولماذا؟ وعلى وجه التحديد، ستحتاج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى إدراك ما يمكن أن تقدمه الحكومات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) فيما يتعلق ببرامج ومبادرات الدعم (على سبيل المثال؛ برامج كفاءة الطاقة في قطاع الإسكان/ البيئة المبنية أو برامج الزراعة الوطنية الذكية مناخياً) وكيف تستفيد الشركات الفردية من ذلك، بالإضافة إلى كونها جزءًا من تنفيذ مثل تلك البرامج والمبادرات. وبالمثل، يتعين أن تكون هناك وحدات مخصصة تبحث تحديدًا في كيفية دمج الاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الأكثر تقدمًا (على مستوى القطاعات) وتحفيز استخدام المادة 6 "آليات السوق" على المدى القصير، مع التطلع إلى الأمام فيما يتعلق بدمج ودعم ميزانيات الكربون أو الضرائب أو أنظمة تداول الانبعاثات. يجب مراجعة وتحليل أدوات دمج أو تسعير الكربون في السياسات الشاملة والاستراتيجيات والبرامج على مستوى القطاعات، والاستفادة من دول الاتحاد الأوروبي أو آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتقديم العروض والدروس المستفادة وما إلى ذلك على سبيل المثال.

تطوير المهارات الفنية في تطوير المنتجات/ الخدمات وتمويل تطوير المقترحات وتمويل المناخ/ مصادر التمويل.

- لماذا تحتاج قدرات القطاع الخاص إلى التطوير؟ يتعلق الأمر (بشكل أفضل) بجعل أعمالهم في وضع أفضل فيما يتعلق بالتكيف والمرونة وتقليل الغازات الدفيئة (GHG) بناءً على المعرفة السليمة والمتطورة واستراتيجيات الأعمال ذات الصلة من ناحية. علاوة على ذلك، فإن تحديد التمويل والحصول عليه من أجل تنفيذ مثل تلك التدابير -بما في ذلك التقنيات والممارسات المتعلقة بتدابير التخفيف- والقدرة على التوسع والتكرار والنمو مع تلك الفرص (على سبيل المثال؛ على امتداد سلاسل القيمة وسلاسل التوريد) أمر مطلوب بشكل متساوٍ من ناحية أخرى. غالبًا ما تتحقق الاستثمارات المطلوبة في عمليات وممارسات أكثر مرونة وفي عمليات خفض الغازات الدفيئة (GHG) عندما يمكن الحصول على التمويل الأولي أو التمويل المشترك.

- ما الذي يتعين تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟ ما الذي يتعين على الشركات القيام به لموائمة عمليات الإنتاج أو خطوط الخدمة أو المساهمة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتطلع لما هو أبعد من أعمالهم ومواقعهم من خلال دمج سلاسل التوريد والقيمة الخاصة بهم وتضمينها في الاستراتيجيات والنهج ذات الصلة. يتعين أن تكون المراجعات والتحليلات الشاملة والمقارنة للعروض ذات الصلة في المنطقة وفي أماكن أخرى خارج المنطقة على استعداد لكشف وإثبات ما يمكن القيام به، وكيف يمكن القيام بذلك. يتعلق الأمر بتجنب الخسائر الاقتصادية من خلال العمليات والممارسات المتوافقة، مع مراعاة تدابير الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) من خلال العمليات والممارسات المحسنة، بما في ذلك تطبيق التقنيات ذات الصلة إن أمكن. يتعين تعزيز إعداد استراتيجيات عمل طويلة المدى في هذا الصدد. تتطلب المعرفة بفرص التمويل (المناخ) ذات الصلة وما يجدر القيام به للوصول إليها مراجعات وتحليلات شاملة للصناديق والبرامج والمرافق ذات الصلة بالمناخ أو ذات الصلة من قبل الجهات الفاعلة العامة وغير الحكومية، وأدوات مثل القروض والإعانات/ المنح وتمويل الكربون والمزيد من التمويل المبتكر (المستثمرين الملاك والمستثمرين المؤثرين وما إلى ذلك). يشترط توافر معرفة عميقة بالأوضاع الوطنية والدولية لتمويل المناخ وطرق تنفيذها.

معرفة وظائف وطرق عمل أنظمة وآليات تسعير الكربون:

- لماذا تحتاج قدرات القطاع الخاص إلى تطوير؟ هناك حاجة إلى الإلمام بتلك الآليات والأنظمة لفهم وظائف وطرق تسعير الكربون في سياق تحفيز تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) في الاقتصاد. يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تدعم أو يمارسوا الضغط من أجل تطوير ونشر أنظمة وآليات تسعير الكربون في دولهم، مع العلم والاستعداد لتطوير أعمالهم لتستفيد منها أو تمتثل لها على التوالي.
- ما الذي يتعين تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟ نستنتج من ذلك أن يلزم إجراء تحليلات عميقة ومقارنة للأنظمة والآليات الحالية (بشكل أساسي خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) مثل أنظمة تداول الانبعاثات وضرائب الكربون أو ميزانيات الكربون وآلية التنمية النظيفة (CDM) والمادة 6 من اتفاقية باريس (بما في ذلك المخططات التجريبية) وسوق الكربون الطوعي. يتعين أن يشمل ذلك إظهار تأثيرات اللوائح الإلزامية والامتثال والتدابير الطوعية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلًا عما يتعلق بتسلسل آليات وأنظمة تسعير الكربون المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولها من خلال الاطلاع على تجارب في أماكن أخرى على الصعيد الدولي.

التمكين للوفاء والمساهمة في تحقيق أهداف التخفيف والمرونة والتكيف على صعيد الأعمال التجارية والأصعدة المحلية والوطنية (بما في ذلك تقارير الاستدامة والبصمات الكربونية أو البيئية وتقييم المخاطر وتدابير الإدارة والتخفيف).

- لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟ تحتاج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص -بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص- إلى التمكين لفهم الأعمال الكامنة وراء متابعة انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وقياسها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تدابير التكيف أو المرونة بهدف وضع الأنظمة ذات الصلة. يتم تمكينهم عندئذ من تتبع ورصد والإبلاغ عن المساهمات القابلة للقياس مقابل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الخاصة ذات الصلة أو أهداف الأعمال المماثلة أو المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وتضمين مساهماتهم القابلة للقياس في مراقبة الإجراءات المناخية الحكومية على الصعيدين المحلي والوطني مقابل الأهداف ذات الصلة مثل أهداف المساهمة المحددة وطنيًا وخطة التكيف الوطنية. تعد المحاسبة الخاصة بالغازات الدفيئة (GHG) والمنهجيات ذات الصلة وكذلك القياس والرصد والإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة وخفض الانبعاثات ضرورية كذلك للمشاريع أو البرامج في إطار المادة 6 "آليات السوق" للسوق التطوعي، بل وأكثر من ذلك عند المشاركة في أنظمة المستوى الأعلى؛ أي أنظمة تداول الانبعاثات (انظر الشكل الوارد أعلاه وأدناه).
- ما الذي يتعين تقديمه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟ ما هو نوع المحاسبة أو القياس وأنظمة الرصد والإبلاغ التي يتعين توفيرها لمتابعة ورصد والإبلاغ عن المساهمات القابلة للقياس مقابل الأهداف الخاصة وللتمكن من الإبلاغ عن المساهمات نحو الأهداف على الصعيدين المحلي والوطني؟ يتطلب ذلك مراجعة وتحليلًا شاملين على الصعيد الإقليمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى الصعيد الدولي - النظر في أمثلة للشركات التي تطبق بالفعل أو تعمل مع أنظمة محاسبة ومتابعة للغازات الدفيئة، والتي حصلت على تدريب من معاهد مثل معهد إدارة الغازات الدفيئة (GHG) وإعداد التقارير كجزء من مشروع الإفصاح عن الكربون على سبيل المثال. يتعين أن تتضمن العروض تحليلات لأعمال تلك الأنظمة في قطاعات وحالات أو ظروف مختلفة في دول مختلفة، بحيث يساعد ذلك الفهم في معرفة كيف يمكنهم دمجها بشكل مناسب في عملياتهم، بما في ذلك الحلول الداخلية البسيطة أو الأكثر تعقيدًا كذلك كحلول للاستعانة بمصادر خارجية (جزئيًا). وذلك مع مراعاة خضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة لقيود فيما يتعلق بالتعقيد الكلي والأتمتة عبر حلول تكنولوجيا المعلومات المتطورة مقارنة بالشركات الأكبر. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أنه يتعين أن يشمل التحليل المقارن والمعرفة ذات الصلة بالأعمال الأساسية التي تقدمها الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث المعنية نطاقات انبعاثات الغازات الدفيئة ومؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيًا وما إلى ذلك) من محاسبة الغازات الدفيئة – مراجعة وتحليل الأمثلة المحلية والدولية لأغراض التوضيح والتعلم - فضلًا عن كيفية قياس تدابير التكيف والمرونة والإبلاغ عنها. على سبيل المثال، ستنظر واجهات العرض المناسبة التي تأخذ زاوية نطاقات انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) في سلاسل التوريد والمستخدمين النهائيين. قد يسفر ذلك أو ينبغي أن يسفر عن تداعيات لتحقيق أقصى تأثير مدفوع من قبل الشركات نفسها في حالة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، بالإضافة إلى تدابير المرونة والتكيف في القطاعات المعنية مع منظور طويل الأجل.

من ناحية أخرى، يتعين أن تدمج الدورات كذلك المعرفة حول المتابعة والقياس والمراقبة والإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة المذكورة أعلاه وتدابير التكيف أو المرونة مع تقارير الاستدامة والتدابير ذات الصلة مثل آثار الكربون أو البيئة والتدابير المضادة ذات الصلة وتدابير التعويض (انظر أعلاه على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). من ناحية أخرى، يتعين أن يغطي ذلك تقييم المخاطر وإدارتها وتدابير التخفيف، بما في ذلك التأمين ضد تأثيرات التغيير المناخي -على سبيل المثال- حيث يتطلب كلا المجالين قدرات أفضل بحسب الاستبيان.

تسخير المنصات ووسائل المشاركة الأخرى لتمكين القطاع الخاص من العمل المناخي على مستويات مختلفة - إدخال القدرات المتزايدة في العمل

ما هي الجهات الفاعلة اللازمة للتعاون وتقديم سلسلة سلسة، مما يؤدي إلى تطبيق المعرفة النظرية التي اكتسبتها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على إجراءات مناخية قابلة للقياس ومساهمات في المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)؟

يُشترط توافر الجهات الفاعلة الرئيسية التالية من أجل:

- المؤسسات الأكاديمية والبحثية (بما في ذلك المنظمات المتخصصة/ الخبراء/ المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمؤسسات الخاصة): تقديم عروض بشأن الأطر التنظيمية وآليات التحفيز وسياسات المناخ والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات (على مستوى القطاعات) ذات الصلة والمهارات الفنية في تطوير المنتجات/ الخدمات وتطوير مقترح التمويل ومصادر تمويل/ تمويل المناخ وأنظمة وآليات تسعير الكربون وأهداف التخفيف والمرونة والتكيف (انظر أعلاه).
- الجمعيات والمنظمات الداعمة (على الصعيد الوطني والإقليمي/ الدولي):
  - ربط الشركات في القطاعات المعنية بمعرفتها وقدراتها المتزايدة لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الحكومية مثل المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)، إلى جانب أي تدابير خاصة بالقطاع إذا كان ذلك ممكنًا.
  - الضغط من أجل الأطر المطلوبة والبيئات التمكينية لتشجيع وتحفيز وتنظيم العمل المناخي للقطاع الخاص.
- منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية (مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي أو الميثاق العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP): تنسيق وتسهيل العمليات المطلوبة والجمع بين مجموعات الجهات الفاعلة المختلفة، بالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية والمالية التكميلية والخبرة العملية الإقليمية والدولية والخبرة.
- الحكومات: يستلزم الاتصال بالعمليات التي تقودها الحكومة -مثل المساهمة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) وتحقيق الأهداف ذات الصلة على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها)- التنسيق والتعاون مع الوزارات على مستوى القطاعات المعنية والوكالات ذات الصلة على الأصعدة الوطنية والمؤسسات الحكومية المحلية كذلك.

فيما يلي أدناه مزيد من التفاصيل حول أدوارهم المحددة:

دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية [33]

- راجع العروض في المجالات المذكورة أعلاه.

دور الجمعيات والمنظمات الداعمة (المحلية والوطنية والإقليمية) [34]

- أولًا: يتعين تنظيم عمليات المشاركة المادية لتمكين القطاع الخاص -ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة- من تفعيل المعرفة الجديدة والنظرية، بحيث تتجسد مساهمات القطاع الخاص كمساهمات قابلة للقياس في تطبيقات المساهمة المحددة وطنيا وبرنامج العمل الوطني. يتجاوز القيام بذلك تفويضات ومعارف ومهارات الأوساط الأكاديمية ومعظم المنظمات البحثية، كما أن المنظمات والوكالات الحكومية لا يمكن أن تحل محل المعرفة والشبكات والعضويات ومكانة جمعيات الأعمال والمجموعات الشاملة الأخرى بين أعضائها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشكل عام. قد تكون هناك استثناءات في هذا الصدد في حالة البحث التطبيقي/ المنظمات الخبيرة في القطاع الخاص أو النظام البيئي للمنظمات غير الحكومية. لذلك، يتعين أن يتم التعامل مع الارتباط والربط من قبل جمعيات الأعمال في القطاعات والقطاعات الفرعية ذات الصلة.
- ثانيًا: تتمتع الجمعيات بوضع أفضل وعادة ما يتم تفويضها بالضغط من أجل الأطر القانونية والتنظيمية المطلوبة أو الإصلاحات والآليات التحفيزية ذات الصلة وبرامج وتدابير الدعم. يأتي ذلك في الواقع مع حشد وإشراك القطاع الخاص للعمل المناخي والمساهمات في تنفيذ استراتيجيات وبرامج وخطط العمل الحكومية الوطنية والمحلية.
- أخيرًا وليس آخرًا، يمكن لمثل تلك المجموعات أن تلعب دورًا مهمًا في تجميع البيانات وتوفيرها، وفي سياق الرصد والإبلاغ عن إجراءات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في القطاعات المعنية (انظر أدناه أيضًا بخصوص مشروع الكشف عن الكربون (CDP).

دور الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية وصلتها بالعمليات الحكومية ذات الصلة

- يتطلب التآلف بين مختلف الجهات الفاعلة أو سيستفيد بشكل كبير من التيسير والاعتدال المحايدين، وهو دور "تقليدي" وجزء من تفويضات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وعلى وجه الخصوص، يتطلب توجيه عمل القطاع الخاص إلى الأنشطة التجارية أو ربطها بشكل فعَّال بالخطط الحكومية والبرامج والتدابير ذات الصلة -بحيث يسير كلاهما في نفس الاتجاه نحو تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطّة التكيف الوطنية نهجًا وتدابير منسقة ومتناسقة واتصالات ومشاركة تتعلق بماذا وكيف في القطاعات ذات الصلة بالمناخ. وعليه، يمكن أن تستفيد العمليات في الدول كثيرًا من جهة التنسيق ذات الخبرة والمهارة، حيث تقوم بجلب الخبرات ذات الصلة أو العروض من مكان آخر مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي .
- يتعين السعي نحو التعاون أو اتحادات المنظمات البحثية والجمعيات التجارية ذات الصلة وعلى مستوى القطاعات ذات الصلة، أو إطلاقها ودعمها من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (انظر أدناه). يتعين مراعاة التحليل الوارد أعلاه من قبل الأوساط الأكاديمية واستخدامه كجزء من تطوير استراتيجيات قطاع الأعمال أو مشاركة القطاع الخاص واستراتيجيات التنفيذ بالاشتراك مع الموظفين المدربين المعنيين وبالتشاور مع الحكومات الوطنية والمحلية المعنية. ينطبق ذلك على مستوى القطاعات وعلى الصعيد الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) بتسهيلات من الجمعيات أو المنظمات الداعمة المماثلة. يمكن للميثاق العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP) طرح محافظ القطاع الخاص الفاعلة على طاولة المفاوضات. وهناك جهات فاعلة من القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي أماكن أخرى على دراية بالفعل بالعمليات ذات الصلة مثل جداول الأعمال والاستراتيجيات التجارية الخضراء وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وانبعاثات الكربون أو انبعاثات الغازات الدفيئة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات

33) انظر الملحق بالقائمة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنُهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

34) مكرر.

(CSR) التي قد تكون بمثابة أمثلة – وهي تجارب وخبرات عملية إقليمية ودولية تكميلية لإقناع المزيد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن تحذو حذوها.

- علاوة على ذلك، يتعين أن تكون استراتيجيات القطاع وخطط التنفيذ للقطاع الخاص -مع الأخذ في الاعتبار على وجه التحديد احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة- مناسبة لاحتياجات الدول فيما يتعلق بما ورد النص عليه في المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) بهدف المساهمة بفعالية في تطبيق تدابير التخفيف والتكيف والأهداف ذات الصلة. ومجددًا، تتمتع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي بوضع جيد للغاية لتيسير هذه العمليات وتعديلها واستقدام الخبرات من الدول أو المناطق الأكثر تقدمًا في هذا الصدد أو المدخلات المفيدة بصفتها وسيطًا.
- إضافة لذلك، يمكن لمنظمات الأمم المتحدة مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي وخبراء آخرين (بما في ذلك على سبيل المثال منظمات دولية أخرى مثل مشروع الكشف عن الكربون (CDP) والميثاق العالمي من بين أمور أخرى) تنظيم وتنفيذ مبادرات بناء القدرات المستهدفة التي ستوفر المعرفة أو المهارات العملية، بحيث يكون مكملًا للمعرفة والتعلم الأكثر عمقًا الذي توفره الأوساط الأكاديمية والمنظمات البحثية الأخرى. مرة أخرى، يمكن تنظيم تقديم أمثلة وعروض من المنطقة وأماكن أخرى من قبل منظمات الأمم المتحدة، مع التأكد على مراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دور الهيئات والأجهزة الحكومية على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) [35]

- في المقام الأول، يتم تكليف المنظمات الحكومية بتوفير البيئة التمكينية المطلوبة في سياق مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك على وجه الخصوص الأطر القانونية والتنظيمية وآليات الحوافز ذات الصلة وبرامج الدعم لتحفيز وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المطلوبة. في بعض الدول في المنطقة، لا يزال الإطار المؤسسي الشامل لتغير المناخ والسياسات وهيكلها مفقودًا أو غير مكتمل إلى حد كبير، مما يعيق التقدم فيما يتعلق بما تستطيع الحكومات القيام به. إنه مجال آخر يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية من خلاله المساعدة في توفير الأطر المطلوبة والعمليات والأنظمة ذات الصلة (انظر أعلاه أيضًا).
- الوزارات والهيئات أو المكاتب المعنية على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) -على التوالي- هي جهات الاتصال والشركاء اللازمين للجمعيات التي تمثل أعضائها والشركات في القطاعات المعنية، ولا سيما فيما يتعلق بالضغط من أجل الأطر التنظيمية المطلوبة وحوافز الآليات وبرامج الدعم. سيتضمن ذلك الوصول إلى برامج الدعم والصناديق ذات الصلة والتعامل معها في الدول (على سبيل المثال؛ صندوق خليفة لتطوير المشاريع في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ أكاديمية تقييم، المملكة العربية السعودية؛ الصندوق الوطني لتعزيز وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، الكويت؛ برنامج كفالات للطاقة، لبنان؛ تسهيلات تمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في لبنان، لبنان).
- المنظمات والوكالات والمكاتب الحكومية المعنية هي كذلك نظراء للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. يهدف ذلك إلى دعم تدابيرها لمواءمة وربط الإجراءات المناخية للقطاع الخاص بشكل صحيح بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) -على سبيل المثال- من خلال جلب الخبرات في هذا الصدد من مكان آخر بجانب مبادرات بناء القدرات التي تجريها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
- وعلى وجه الخصوص، يتعين إشراك وكالات ومنظمات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة -إن وجدت- مثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، والمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع (JEDCO)، الأردن، أو **"تمكين"**، البحرين باستثناء الوزارات المكلفة بالصناعات والأعمال.

تشجيع المؤيدين؛ أي الدول والمنظمات داخل الدول لإشراك القطاع الخاص في الإجراءات المناخية

ما هي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمكن اعتبارها مؤيدة في المنطقة أو ستصبح كذلك، لتكون واجهات لدول ومنظمات أخرى داخلها؟ استفادت الدول التالية من تدابير بناء القدرات من قبل المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية أكثر من الدول الأخرى في المنطقة. وبالتالي بناء أو تعزيز أسس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق مشاركة العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية أكثر من الدول الأخرى في المنطقة (انظر البندين 2-3 و3-3 أعلاه). علاوة على ذلك، فإن توافر البيانات فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك فجوات واحتياجات بناء قدرات القطاع الخاص ذات الصلة أفضل مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة، على الأقل ما يمكن الكشف عنه في نطاق دراسة الخرائط. تنطبق الأخيرة (الفجوات والاحتياجات) على المغرب ولبنان على الأقل (انظر البند 3-3 أعلاه).

- المغرب: تم تنفيذ العديد من المبادرات معظمها ذات طبيعة أوسع، بما في ذلك الشركات الخاصة أو حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النمو الأخضر أو المياه أو استخدام الأراضي، بالإضافة إلى غلاف العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA).
- مصر: على الرغم من أنشطة العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA)، ركزت مبادرتان من بنك التنمية الألماني (KfW) وتسهيل تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF) على الشركات الصغيرة والمتوسطة بجانب التدابير الأوسع ذات الصلة في إطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتجددة (SPREF) (إطار العمل الخاص للطاقة المتجددة)، بما في ذلك الشركات.
- الأردن: استفادت الأردن كذلك من العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) وإطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتجددة (SPREF)، بالإضافة إلى جهات فاعلة من القطاع الخاص في قطاع المياه كجزء من برنامج أوسع لبناء القدرات المائية.

[35]) انظر الملحق ج مع نبذة عن الدول، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنُهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

- تونس: بجانب العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) إطار عمل الطاقة المتجددة الخاص في ، تم تنفيذ تدابير بناء القدرات في قطاع المياه واستخدام الأراضي على نطاق أوسع أو تلك الهادفة.
- لبنان: في ظل قيادة معينة في بيئة مليئة بالنزاعات، شاركت لبنان كذلك في العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) وإطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتجددة (SPREF) واستفادت كذلك من مبادرات أوسع في قطاعي المياه واستخدام الأراضي[36].
- فلسطين: وبالمثل وفي ظل حالة من الصراعات، يتم تطبيق العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) في فلسطين، بالإضافة إلى برامج بناء القدرات الأوسع نطاقًا لسلامة المياه التي أفادت فلسطين كذلك. [37]

ما هو مطلوب في سياق الدراسة التخطيطية لقدرات القطاع الخاص الماثلة هو المنظمات البحثية التي لديها مناهج موجودة وأولية وذات صلة في (أ) المجال (المجالات) الفنية/ المعرفية ذات صلة بمشاركة القطاع الخاص في الإجراءات المناخية. فيما يلي أمثلة وإشارات أولية لمنظمات البحث الرائدة الموجودة في الدول الرائدة المحددة في سياق الدراسة التخطيطية الماثلة، مع استخدام التعريف الأوسع الذي تم تقديمه مسبقًا للمنظمات البحثية. قد يكون البعض في وضع يسمح له بتغطية العديد من جوانب بناء القدرات ذات الصلة (وجوانب التعبئة والمشاركة) في القطاعات المختلفة، في حين أن البعض الآخر قد يغطي فقط جوانب أو قطاعات محددة ومنها على سبيل المثال (انظر أيضًا الملحق د):

- المغرب: مركز كفاءة تغير المناخ (4C)، وكليات القطاع الخاص (CSP) ومبادرة المناخ للمؤسسات المغربية (IECM) وجامعة ابن طفيل.
- فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، جامعة فلسطين التقنية، جامعة القدس المفتوحة، المركز الفلسطيني لبحوث بيئة الطاقة.
- لبنان: الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، الجامعة الإسلامية في لبنان.
- مصر: وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري.
- الأردن: المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع (JEDCO).
- تونس: جامعة قرطاج، المعهد الوطني الزراعي التونسي.

التعويل على الوضع الحالي وفهم القطاع فيما يتعلق بأدوات تسعير الكربون – تعزيز الأقبال لاستكشاف الأدوات المناسبة

يتعين أن تعزز الدورات التدريبية المذكورة أعلاه التي ستقدمها الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية المؤهلة؛ أي المرتبطة مباشرة بأدوات تسعير الكربون، وكذلك الموضوعات الأخرى ذات الصلة مثل الأطر التنظيمية والحوافز وتلبية أهداف التخفيف والمرونة والتكيف والرغبة في طرح الأسئلة أو المطالبة بأدوات تسعير الكربون وآليات تحفيز العمل المناخي بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتعين أن يتيح الارتباط والتعاون والتحالفات (انظر أدناه) بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية واتحادات الأعمال والأوساط الأكاديمية أو المنظمات البحثية بإحراز تقدم في كلا الطرفين والقطاع الخاص والحكومات في غضون سنوات قليلة، والسعي نحو تحقيق التقدم، لأن زيادة العمل المناخي من قبل القطاع الخاص لا يمكن أن تنتظر عقدًا آخر. يتعين تطبيق تلك العمليات من منظور طويل المدى؛ أي بناء على استراتيجيات الانتقال من المادة 6 "آليات السوق" إلى المراحل التالية مثل ميزانيات الكربون في القطاعات وضرائب الكربون، وأخيرًا أنظمة تداول الانبعاثات متى كان ذلك ممكنًا.

يشير الافتقار إلى الخبرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تستفد كثيرًا من أول آلية سوقية "المستوى الأول" أو أداة تسعير الكربون وآلية التنمية النظيفة (CDM) بموجب اتفاقية كيوتو، كما أن المنطقة لا تعمل كثيرًا في السوق التطوعي مقارنة بالمناطق الأخرى، فالطريق إلى آليات تداول الانبعاثات الكاملة طويل. يشير ذلك إلى أنه يمكن وضع حجر الأساس لأدوات تسعير الكربون بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في الوقت الحالـــي، ولكن عند تطبيق منظور أوسع وطويل الأجل على النحو المبين أعلاه. دعم المشاركة في أنشطة المادة 6؛ أي 6-4 فضلًا عن آليات الحوافز المصاحبة ذات الصلة في الأطر التنظيمية التي قد تكون مطلوبة في البداية. قبل أن تصبح معظم الدول في المنطقة جاهزة للأدوات المتقدمة مثل ميزانيات الكربون أو الضرائب وأنظمة تداول الانبعاثات في نهاية المطاف، قد تكون هناك حاجة إلى الاستفادة من (المادة 6) آليات السوق أولًا لإعادة بناء الثقة في أدوات تسعير الكربون – مع تمهيد الطريق أمام الأدوات المتقدمة في نفس الوقت. ومرة أخرى، يمكن لمنظمات الأمم المتحدة المساهمة في التأكد من مراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قد تواجه الشركات الصغيرة صعوبات في المشاركة في أنشطة المادة 6 بنفسها.

وعند النظر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمكن أن تصبح دولاً مؤيدة عند تلقي المساعدة المالية والتقنية ذات الصلة للتعويل على أدوات تسعير الكربون والمزيد من إجراءات التخفيف في القطاع الخاص لتحذو الدول الأخرى حذوها، يمكن ذكر الدول التالية. كما أن هناك مستوى معينًا من التمايز بين أدوات تسعير الكربون المختلفة أو ما تسعى إليه الدول المختلفة حاليًا أو تسعى إليه (انظر أيضًا البند 2-3 أعلاه):

- المغرب: البناء على أو استكمال الخطوات الأولى المتخذة في الدولة فيما يتعلق بضريبة الكربون وآليات الائتمان ذات الصلة بالعروض، أو يمكن تطوير الوحدات التعليمية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص للمبتدئين.
- تونس: تنظر الدولة في إلغاء دعم الطاقة لتثبيط بعض منتجات الطاقة، بالإضافة إلى تحديد سعر الكربون.
- الأردن: الاستعدادات لتطبيق أنشطة المادة 6 والمشاركة في آلية السوق قيد التنفيذ، بما في ذلك النظر في دور آليات السوق في سياق البيئة المبنية. وبالمثل، سيكون ذلك بمثابة نقطة دخول لإجراءات بناء القدرات مع القطاع الخاص، وربما البدء بقطاع بناء.

إنشاء تحالفات واتحادات لزيادة العمل المناخي للقطاع الخاص في قطاع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مما يتيح المضي قدمًا بسرعة في نقطة ساخنة لتغير المناخ

[36]) يرتبط تقييم وضع الدولة بالمسألة المطروحة، أي: مبادرات تنمية القدرات المتعلقة بالعمل المناخي وارتباطها بمشاركة القطاع الخاص فقط.
37) انظر الحاشية أعلاه.

أخيرًا وليس آخرًا، يتعين أن يكون إنشاء التحالفات والاتحادات لبنة أساسية مهمة لاستراتيجية مشاركة العمل المناخي للقطاع الخاص في المنطقة من أجل المضي قدمًا وبسرعة. وعلى وجه الخصوص، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل [38]نقطة ساخنة رئيسية لتغير المناخ، والتي لا تتيح تنفيذ إجراءات طويلة المدى وبطيئة تستمر لعقد آخر دون إحراز تقدم كبير وقابل للقياس. ويمكن للمنظمات مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي أن تساعد في هذا الصدد كذلك، لا سيما عند تعبئة وحشد المساعدات المالية والتقنية المستهدفة لدعم ومواكبة العمليات المطلوبة (انظر الشكل أعلاه أيضًا). علاوة على ذلك، يمكنهم تقديم تلك المساعدة من خلال العمل على إطلاق أو تعزيز تأثيرات بطيئة وتصاعدية في القطاعات المستهدفة في الدول فيما يتعلق بكل من: المزيد من الشركات التي تستفيد من عروض تنمية القدرات الجديدة من قبل المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية، وكذلك البدء في تنفيذ العمليات والإجراءات ونظم المشاركة بشكل استباقي في الإجراءات المناخية.

بناء التحالفات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتنظيم التبادل [39]

يتعين إنشاء تحالفات بين الأندية الراغبة أو نوادي المناخ مع الدول ومجموعات الجهات الفاعلة ذات الصلة (الحكومات والقطاع الخاص والجمعيات وكذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية) التي ترغب في أن تصبح المحرك الأول فيما يتعلق بزيادة مشاركة القطاع الخاص والعمل المناخي. يرتبط ذلك بالاتحادات المعنية التي سيتم إنشاؤها في الدول، والتي يتعين ربطها -في أفضل الأحوال كعمليات موازية- مما يجعل الحكومات تتحرك بشكل أسرع أو تتحرك في المطلق نحو المقام الأول (انظر أدناه).

وعند تحويل ذلك الجهد في البداية إلى جهد يمكن إدارته، يتحقق التركيز على (أ) قطاع (قطاعات) معينة في الدول المعنية في البداية، والتي سيتعين تحديدها من خلال مزيد من التقييمات لأوضاع الجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بمكان العثور على أرض خصبة. ويمكن تحديد نسبة تحقيق الأهداف بالنسبة للمبتدئين من خلال النظر في قوائم الدول المذكورة أعلاه وقائمة الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في الملحقات.

ويمكن أن ترتبط تلك التعهدات بدور الدعم المذكور أعلاه والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لدعم تطورات الاستراتيجية المطلوبة وتنفيذها من خلال التدريبات المستهدفة وتدابير بناء القدرات وجلب الخبرات والعروض من المنطقة وأماكن أخرى لتطبيقها على العمليات على الصعيد الإقليمي.

ويمكن الاستفادة من المنتديات الإقليمية الحالية للقيام بذلك، أو يمكن الاستفادة من الاجتماعات ذات الصلة، أو إنشاء منتدى جديد يركز على العمل المناخي للقطاع الخاص.

إنشاء اتحادات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) [40]

يجب استهداف رابطات أو اتحادات للمنظمات البحثية والجمعيات التجارية والصناعية ذات الصلة والقطاعية التي تمثل الجهات الفاعلة الفعلية في القطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) واحتياجاتها في سياق العمل المناخي المتزايد - والبدء فيها على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها). فمن ناحية، يعتبر ذلك أمرًا مهمًا للمضي قدمًا بشكل سريع ومقنع وللجمع بين الاستراتيجيات العملية ذات العقلية التجارية أو المدعومة بالعلوم السليمة والمتطورة، والضغط على الحكومات للعمل على تمكين القطاع الخاص للاشتراك في العمل المناخي المتزايد في دولهم.

ومن ناحية أخرى، يتعين أن تتيح مثل تلك الاتحادات للجهات الفاعلة الفعلية في القطاع الخاص في الدول التي تقوم بتطوير وتنفيذ استراتيجيات الأعمال المطلوبة. فهناك حاجة إلى الجمعيات للمساعدة في التعامل مع القطاعات (الفرعية) أو المحليات بأكملها فيما يتعلق بتطبيق المعرفة النظرية على العمل والتدابير القابلة للتنفيذ على أرض الواقع. ويتعلق ذلك بدعم تنفيذ استراتيجيات العمل على نطاق واسع، حيث أن ذلك يتجاوز ما لا تستطيع المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية القيام به، نظرًا لكونه يتجاوز هذا يتجاوز تفويضاتهم وخبراتهم.

مجددًا، يمكن إنشاء مثل تلك الاتحادات بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (على سبيل المثال؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي ، ربما بالتعاون مع مشروع الكشف عن الكربون (CDP) و/ أو الميثاق العالمي)، ب) استخدامها كمنصات لتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية وورش العمل والاجتماعات التبادلية على الصعيدين الوطني والإقليمي (انظر أعلاه). ويمكن كذلك الاستفادة من تلك الفعاليات لحشد مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة معًا، ولا سيما القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمنظمات الحكومية لمناقشة العناصر المطلوبة للبيئة التمكينية أو صياغتها بشكل مشترك. على وجه التحديد، يمكن التعويل على تلك المناقشات لتمهيد الطريق للأطر التنظيمية اللازمة وآليات الحوافز وبرامج الدعم. علاوة على ذلك، يمكن تسهيل التعلم المشترك وإنشاء الشبكات والشراكات المطلوبة من خلال مثل تلك الفعاليات.

38) تؤكد مسودة تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2021) هذه الحقيقة وتشدد عليها، في ظل أحدث التقييمات العلمية.

39) انظر الملحق مع القوائم ونبذة عن الدول، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

40) مكرر

6. الملحقات

الملحق أ: أسئلة الاستبيان

تم تنظيم الاستبيان في أربعة أجزاء موضوعية: أ) معلومات أساسية، ب) أسئلة حول المعرفة ذات الصلة بتغير المناخ والعمل، ج) حول السياسات واللوائح المحلية والدورات التدريبية واحتياجات القدرات. يتم عرض الأسئلة باللغة الإنجليزية أدناه؛ تم طرح نفس الأسئلة في النسخة الفرنسية من الاستبيان.

أ. <u>المعلومات الأساسية عن المستجيبين</u>

1. ما هي الدولة التي تقيم فيها؟
2. ما هو القطاع الذي يخضع له عملك؟ اختر:
   - ○ الزراعة والثروة الحيوانية
   - ○ البناء
   - ○ خدمات التمويل والتأمين
   - ○ الحراجة (الغابات)
   - ○ التصنيع (بما في ذلك التعدين)
   - ○ الثروة البحرية والسمكية
   - ○ صغار التجار غير الرسميين
   - ○ السياحة: الفنادق والمطاعم والحانات والجولات السياحية
   - ○ النقل
   - ○ البيع بالجملة والتجزئة
   - ○ قطاع آخر (حدد)
3. يرجى الإشارة إلى حجم عملك: 1-، 3-6،5-20، 21-50، 51-100، > 100، من 100 إلى 250 موظفًا

ب. <u>المعرفة بتغير المناخ والإجراءات</u>

4. في بلد عملك، من أين تحصل في الوقت الحالي على معلومات تغير المناخ؟
   - ○ المؤسسات الأكاديمية والبحثية.
   - ○ منظمات المجتمع المدني
   - ○ الوزارات والأجهزة الحكومية
   - ○ المنظمات الدولية
   - ○ وسائل الإعلام
   - ○ القطاع الخاص
   - ○ أخرى (حدد)
5. يرجى تقييم معرفتك حول تغير المناخ وآثاره والمخاطر ذات الصلة على عملك
   - ○ 1= ضعيف 2 = أساسي 3 = مقبول 4 = جيد 5 = جيد جدا
6. هل الجوانب المناخية مشمولة في الأنشطة التجارية اليومية و/ أو التخطيط الاستراتيجي؟
   - ○ تقييم منظم للمخاطر ونظام لإدارة المخاطر.
   - ○ نقطة الاتصال المعنية بتغير المناخ/ الاستدامة.
   - ○ تقارير الاستدامة والبصمة الكربونية للشركات.
   - ○ لا
   - ○ أخرى: _____
7. هل نفذت أيًا من الإجراءات التالية في شركتك للحد من الانبعاثات أو التكيف مع التغيرات المناخية:
   - ○ كفاءة استخدام الطاقة؛ على سبيل المثال: الأجهزة الموفرة للطاقة أو إطفاء الأنوار عند عدم استخدامها.
   - ○ استخدام الطاقات المتجددة لدعم عملك
   - ○ كفاءة استخدام المياه
   - ○ استخدام وسائل النقل الأقل تلويثًا: الدراجة بدلًا من السيارة أو الشاحنة
   - ○ المراسلات الالكترونية
   - ○ تقليل النفايات
   - ○ الحصول على معلومات التنبؤ بتغير المناخ
   - ○ توفير تأمينًا ضد الخسائر والاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ
   - ○ تخطيط إدارة المخاطر
   - ○ خلق الوعي بين الموظفين
   - ○ إشراك المجتمع في المسائل التي تبني قدرته على الصمود مثل تحسين الطرق ومصادر المياه وإضافة قيمة المنتج
   - ○ غرس الأشجار في أماكن العمل
   - ○ توفير الموارد لحالات الطوارئ
   - ○ التحول إلى المحاصيل المقاومة للجفاف
   - ○ أخرى: _____
   - ○ لا

8. لماذا اتخذت التدابير المذكورة أعلاه؟
   - الامتثال للمتطلبات التنظيمية الحكومية
   - إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)
   - خفض التكلفة/ توفير المال
   - تعزيز قدرتنا على التكيف مع تغير المناخ
   - تضمين الدروس المستفادة من الآخرين
   - التنظيم الذاتي من قبل الصناعة أو القطاع الذي نخضع له
   - أخرى: _____
9. ما هي الحوافز الموجودة لدعمك لتطبيق الإجراءات المناخية باعتبارك شركة؟
   - الحصول على حزم الإنقاذ المالي والدعم للحد من خسائر تغير المناخ والاضطرابات.
   - توفير أقساط تأمين ميسرة للحماية من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ
   - دورات تدريبية ومعلومات مجانية متعلقة بالمناخ
   - التخفيضات/ الإعفاءات الضريبية في حالات الأضرار المناخية
   - الدعم الفني في تحسين مرونة المجتمع
   - لست على دراية بأي منها
10. هل سبق لك أن تقدمت بطلب أو تلقيت أي نوع من الدعم لتنفيذ تدابير المناخ؟
    - لا
    - نعم، من:
      - الحكومة
      - صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة
      - المنظمات غير الحكومية (NGOs)
      - الزملاء
      - شركاء العمل
      - القروض البنكية
      - الجهات المانحة الثنائية/ متعددة الأطراف.
      - أخرى: _____

ج. <u>السياسات واللوائح المحلية والدورات التدريبية واحتياجات القدرات</u>

11. يُرجى تقييم معرفتك بسياسات تغير المناخ و/ أو أهداف خفض الانبعاثات المقدمة فب بلدك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) أو محليًا (المساهمة المحددة وطنيًا وخطة العمل الوطنية للتكيف والقوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ)؟
    - 1= ضعيف 2 = أساسي 3 = مقبول 4 = جيد 5 = جيد جدا
12. هل تؤثر تلك السياسات أو الأهداف الوطنية على عملك بأي شكل من الأشكال؟
    - اشتركت شركتي بصفتي أحد أصحاب المصلحة في تطوير تلك السياسات.
    - تساهم شركتي بفعالية في تنفيذ أهداف/ سياسات المناخ.
    - يجب على شركتي الامتثال للوائح المتعلقة بتغير المناخ؟
    - لا، لا يتأثر عملي بذلك.
13. يرجى بيان الأهداف/ السياسات التي تؤثر على عملك و/ أو كيف يساهم عملك في تنفيذها بإيجاز.
14. هل أن على دراية بمفهوم تسعير الكربون؟
15. هل يوجد مثل هذا النظام في بلدك، أو هل تعلم بوجود مثل تلك الأنظمة في دول أخرى؟ يرجى ذكرها
16. من وجهة نظرك، ما هي الفجوات المعرفية الرئيسية التي تواجهها شركتك فيما يتعلق بتغير المناخ وتدابير الاستجابة المناسبة لتأثيراته؟
17. هل شاركت شركتك أو موظفوك في الماضي في أي تدريبات أو دورات أو تدابير مماثلة حول تغير المناخ والتدابير المضادة أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟
    - لا
    - نعم – يُرجى ذكر الموضوع:
      - معلومات محدثة وموثوقة عن اتجاهات المناخ
      - المهارات الفنية لتطوير المنتجات والخدمات المقاومة للمناخ
      - المعرفة بصياغة مقترحات التمويل بشأن تغير المناخ
      - المعرفة بسياسات ولوائح المناخ
      - مصادر تمويل المناخ
      - أخرى: _____
18. في أي مجال ترى احتياجات التدريب الرئيسية؟
    - معلومات أساسية عن تغير المناخ والآثار المتوقعة
    - المعرفة بسياسات ولوائح المناخ
    - المهارات الفنية لتطوير المنتجات والخدمات المقاومة للمناخ
    - المعرفة بصياغة المقترحات المالية بشأن مشاريع تغير المناخ
    - مصادر تمويل المناخ والتمويل المتاح
19. ما هي الخيارات أو التجهيزات التي تفضلها لدورة تدريبية:

- برنامج التدريب الداخلي الكلاسيكي (وجهًا لوجه)
- التدريب عن بعد (عبر الإنترنت) أو دورة الدراسة الذاتية الموجهة
- كتيبات أو كتيبات مع أمثلة عملية
- خط ساخن للدعم لطرح الأسئلة المستهدفة
- أخرى: _____

20. تلخيص: ما هو نوع المعلومات أو الدعم الذي تحتاجه لتكون قادرًا على الاستجابة لمخاطر المناخ و/ أو المساهمة في التخفيف من تغير المناخ والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة؟

الملحق ب: قائمة الجمعيات والمنظمات الداعمة التي تم التواصل معها

بالإضافة إلى قائمة الجمعيات/ المنظمات المدرجة أدناه، تم التواصل كذلك مع الميثاق العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP) ومشاركة الاستبيان مع الشبكات الخاصة بهما. شارك مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي الاستبيان مع شبكاته المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان والأردن ومصر وتونس والمغرب، داعيًا إياهم إلى الدعاية في قنواتهم الخاصة للوصول إلى القطاع الخاص. وأخيرًا، استعان الاستشاري كذلك بشبكاته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المغرب والجزائر ولبنان وفلسطين والأردن).

الجمعيات/ الاتحادات	الدولة	القطاع
وكالة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	مصر	وزير التجارة والصناعة
المعهد المصرفي المصري: وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مصر	تدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع (JEDCO)	الأردن	المساعدة التقنية والحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة
تمكين	البحرين	أدوات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة
جمعية الشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب	المغرب	الشركات الصغيرة والمتوسطة - الشركات متناهية الصغر
الاتحاد العام لمؤسسات المغرب	المغرب	جميعة خاصة
الجمعية المهنية لمصنعي النفط المغاربة	المغرب	الصناعة الزراعية/ قطاع النفط
الاتحاد المهني لقطاع الدواجن بالمغرب	المغرب	صناعة الدواجن
اتحاد الصناعات لتجهيز وتثمين المنتجات السمكية	المغرب	استغلال المنتجات السمكية
جمعية الأعمال الأردنية الأوروبية (جيبا)	الأردن	اتحاد رجال الأعمال (جميع القطاعات)
شبكة سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الأردن	شبكة الأعمال
آدم - الجمعية التونسية لتنمية المقاولات الصغرى	تونس	جمعية الأعمال متناهية الصغر المملوكة للنساء (منظمة غير حكومية)
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	تونس	الصناعة والتجارة والخدمات والحرف والمهن الصغيرة
الجمعية التونسية للزراعة البيئية	تونس	زراعة
جمعية المياه والتنمية	تونس	ماء
جمعية الشرق الأوسط لصناعة الطاقة الشمسية م.م.ح.	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	يروج للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط
جمعية مرافق المياه للدول العربية (ACWUA)	الدول العربية	مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي في
الجمعية اللبنانية للزراعة	لبنان	الزراعة
بوتيك لخدمات المرافق (BUS)	لبنان	القطاع الخاص - الكهرباء
سولارنيت	لبنان	الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية
مي جرين	لبنان	الطاقة الشمسية والحرارية والرياح
جرينبيري بيوجاز	لبنان	الغاز الحيوي
برنامج كفالات للطاقة	لبنان	طاقة
مرفق لبنان لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (LEEREFF)	لبنان	طاقة
جمعية المياه العمانية	سلطنة عمان	إدارة المياه وإمدادات المياه ومشاريع المياه.
مجلس أعمال الطاقة النظيفة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	طاقة
ايكومينا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	محور بيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
غزة الحضرية وشبه الحضرية	فلسطين	مرونة الزراعة ، أصحاب المصلحة المتعددين
المنصة الزراعية - منتدى جاب العربي للبيئة والتنمية (أفد)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة غير حكومية: الاستدامة البيئية للشركات والتثقيف والتشريع والاتصال والتوعية البيئية
إنتربرايز قطر	دولة قطر	دعم وتنمية القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة
مركز الأعمال الوطني (NBC)	سلطنة عمان	
دبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	الإمارات العربية المتحدة	الشركات الصغيرة والمتوسطة
صندوق خليفة لتطوير المشاريع بأبوظبي	الإمارات العربية المتحدة	الشركات الصغيرة والمتوسطة
أكاديمية تقييم	المملكة العربية السعودية	برنامج حكومي
معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت	بحث (موضوع واحد: الشركات الصغيرة والمتوسطة)
الصندوق الوطني لتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت	الكويت	وكالة حكومية لتشجيع وتدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الملحق ج: البيانات المتاحة حول الدول

مصر

ستكون تأثيرات تغير المناخ في مصر أشد ما تكون في دلتا النيل مع تقلبات تدفق المياه وارتفاع مستوى سطح البحر/ غمر المناطق الساحلية باعتبارها المشاكل الرئيسية. وتشمل القطاعات الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء مصر الزراعة والمناطق الساحلية والاستزراع السمكي ومصايد الأسماك والموارد المائية والموائل والمستوطنات البشرية وصحة الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018).

اعتبارًا من عام 2017، كانت الغالبية العظمى من 3.8 مليون شركة في مصر صغيرة الحجم ولديها أقل من 10 موظفين، في حين أن 67600 (3٪) منها كانت شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ويصل عدد موظفيها إلى 50 موظفًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018). تنشط معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التصنيع والتجارة، تليها السياحة والبناء. بشكل عام، تواصل الدولة لعب دور بارز في الاقتصاد في ظروف عمل جذابة ومن خلال الشركات المملوكة للدولة في قطاعات مثل البنوك والطاقة والتصنيع والزراعة والنقل والسياحة والخدمات.

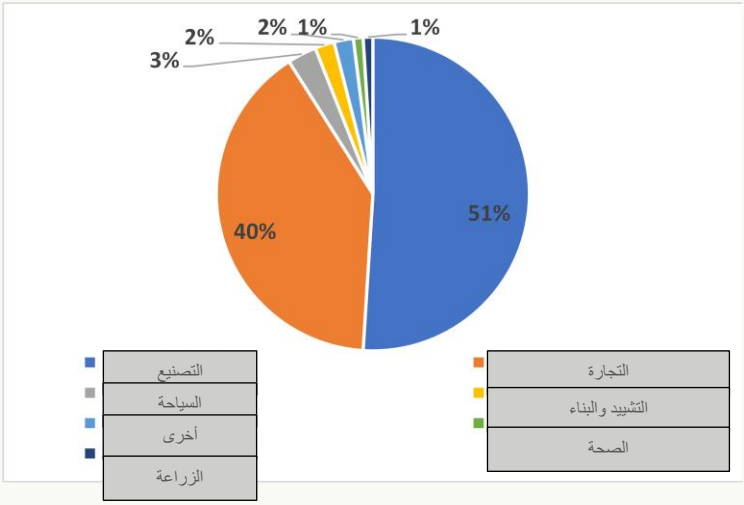

أنشأت وزارة التجارة والصناعة (MCI) **جهاز تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة** ليكون مسؤولًا -من بين أمور أخرى- عن تصميم وتنفيذ برامج الدعم ذات الصلة بالمهارات وسلسلة التوريد والتسويق والمشاركة في المعارض التجارية والمفاوضات الجماعية للموردين.

كما أنشأت وحدة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المعهد المصرفي المصري، والتي تقدم مجموعة شاملة من برامج التدريب لكل من المصرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة. تتمثل رسالتها في تحديد الاحتياجات التدريبية لأصحاب المصلحة وتصميم البرامج التدريبية المطلوبة التي تشمل تطبيق أفضل الممارسات الدولية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كمحور رئيسي للتنمية المستدامة.

المراجع

References

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2018: مؤشر سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط 2018، التقييم المؤقت للإصلاحات الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- البنك المركزي المصري، بدون تاريخ: http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Circulars.aspx?p=4.
- البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018: التكيف مع تغير المناخ في مصر. https://www.adaptation-undp.org/explore/Northern-africa/Egypt.

الأردن

تتركز الغالبية العظمى من سكان الأردن في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار أعلى مستوياته ويكون الوصول إلى المياه أكثر سهولة. ونظرًا لكونها بلدًا جافًا مع تصنيف معظم مساحتها على أنها صحراء، فإن تفاقم ندرة المياه يمثل إلى حد بعيد أكبر المخاطر المرتبطة بتغير المناخ على السكان والاقتصاد الأردنيين (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017).

تعرّف وزارة الصناعة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن على أنها جميع المؤسسات التي يصل عدد موظفيها إلى 250 موظفًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019). وهي تمثل حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلاد، وتشكل أكثر من 80 ٪ من إجمالي الأعمال في جميع القطاعات.

إنهم يوظفون 71٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، ويساهمون بنسبة 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بنك الاستثمار الأوروبي 2016). تتركز معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإقامة والطعام. تمثل هذه القطاعات مجتمعة 75٪ من جميع الوظائف في اقتصاد الأعمال، وتسهم بنسبة 69٪ في الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر قطاع المعلومات والاتصالات (ICT) ذو أهمية في هذا السياق، حيث أنه يشكل أقل من 1٪ من حيث عدد الشركات، ولكنه يساهم بما يقرب من 5٪ من الناتج الإجمالي (بنك الاستثمار الأوروبي 2016).

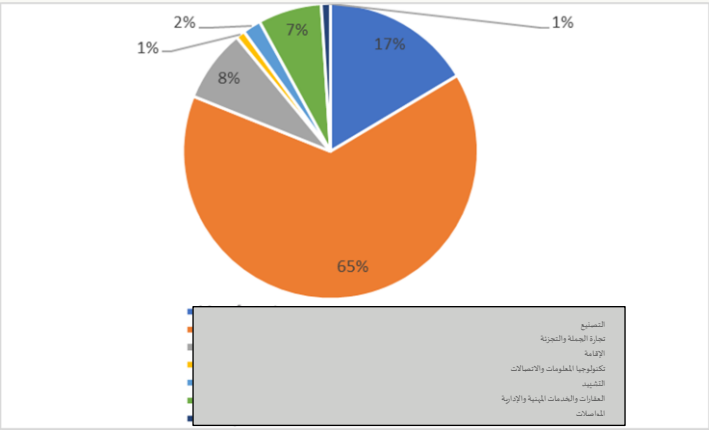

تدعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (جيدكو) تطوير الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المساعدة الفنية المتخصصة والمركزة والحصول على التمويل. وهي تقدم خدمات الإرشاد والاستشارات للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن تقديم الأبحاث والإحصاءات والبيانات والدعم الفني والمالي لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للشركات والقدرات والإمكانات الإدارية والفنية والتصديرية.

المراجع

- بنك الاستثمار الأوروبي 2016: الأردن – تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجوار. المؤلفان الرئيسيان: جي. فريور وإف. بيتز.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019: فعالية سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. دليل المستخدم 3: إحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات ريادة الأعمال. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنشر، باريس.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017. موجز مخاطر المناخ: الأردن. روابط المناخ - بوابة المعرفة العالمية لممارسي المناخ والتنمية.
https://www.climatelinks.org/resources/climate-change-risk-profile-jordan

لبنان

إن التوافر المحدود لموارد المياه والأراضي في لبنان يجعل الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة لتغير المناخ. يتأثر قطاع السياحة كذلك بتغير المناخ بسبب الضرر الذي يلحق بمجموعة واسعة من الموارد البيئية التي تعتبر عوامل جذب مهمة للسياحة.
أظهر استبيان شمل 103 شركة صغيرة ومتوسطة في لبنان أن غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة تنشط في تجارة التجزئة، تليها الزراعة وصناعة التكنولوجيا والصناعة. تتركز البقية في قطاعي الخدمات والسياحة، وجميعهم يشاركون بالحصص الموضحة في الشكل أدناه.

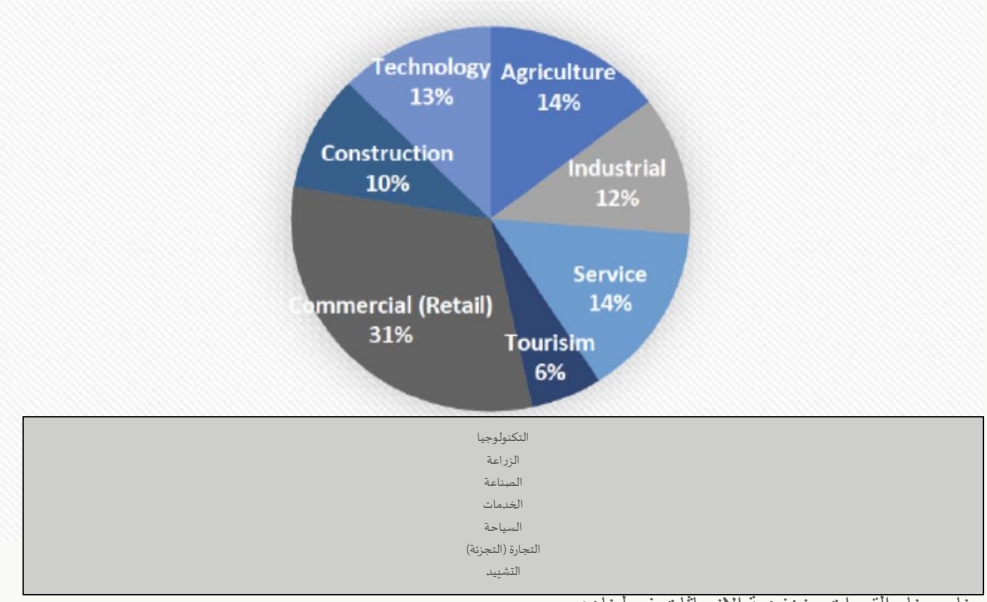

برنامج بناء القدرات منخفضة الانبعاثات في لبنان:
يهدف إلى تحسين البنية التحتية ذات الصلة في لبنان والقدرات المؤسسية وتبادل المعلومات وعمليات التنسيق لتطوير القدرات المطلوبة لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات. يشمل ذلك تصميم أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق (MRV) للإجراءات والوسائل المقترحة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. يستهدف البرنامج القطاعين العام والخاص.
https://openei.org/wiki/Lebanon-EU-UNDP_Low_Emission_Capacity_Building_Programme_(LECBP)

بناء القدرات لاعتماد وتطبيق رموز الطاقة للمباني:
انتهى هذا البرنامج الآن، ولكنه يهدف إلى تحديث قوانين البناء الحالية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الاستخدام النهائي، فقد أضاف المشروع الأنشطة الحالية وقدم لأصحاب المصلحة الدعم اللازم لإنشاء رموز طاقة فعَّالة من حيث التكلفة في المباني.
https://www.thegef.org/project/capacity-building-adoption-and-application-energy-codes-buildings

المراجع:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة في لبنان: العقبات وآفاق المستقبل 2018 | عمر ملاعب
- http://www.usp.br/nereus/wp-content/uploads/TD_Nereus_02_2014.pdf.
- http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=19>
- http://climatechange.moe.gov.lb/lebanons-low-emission.

المغرب

بسبب تأثيرات تغير المناخ، سيخضع الاقتصاد المغربي للاختبار في السنوات القادمة. ومن المرجح أن تتأثر الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية بسبب تغير المناخ الناجم عن الإجهاد المائي وانخفاض الموارد المائية. وقد لا تُعفى القطاعات الأخرى المعتمدة على المياه (الصناعة والبناء والأشغال العامة من بين قطاعات أخرى) من آثار تغير المناخ.

أظهرت دراسة أجراها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن الحصة الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الأغذية الزراعية، تليها الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والبناء والصناعات الدوائية.

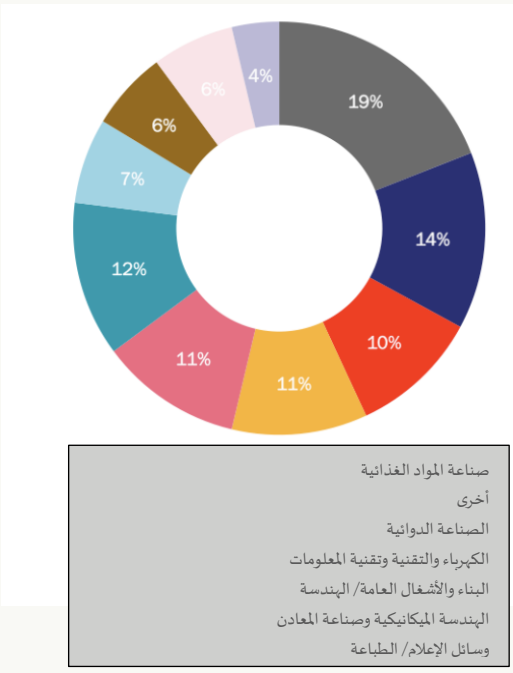

البرامج ومبادرات بناء القدرات للعمل المناخي

المبادرة المناخية للمؤسسات المغربية (IECM)

بناء قدرات القطاع الخاص لتحسين دمج المخاطر/ الفرص المرتبطة بتغير المناخ:

- فهم/ تحديد كمية انبعاثات الغازات الدفيئة. الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من تلك الانبعاثات والفرص الحالية للانتقال بنجاح إلى الاقتصاد الجديد منخفض الكربون.
- فهم مخاطر تغير المناخ للشركات وأنظمة إنتاجها. بدائل للحد من تأثير تغير المناخ والحصول على تقنيات تكيفية جديدة والفرص الحالية لموائمة أعمالهم بنجاح مع تغير المناخ وآثاره.
- انفتاح الشركات المغربية على الفرص الموجودة في ديناميكيات إنشاء الاقتصاد الأخضر الجديد

https://iecm.cgem.ma/iecm/

المركز المغربي للكفاءة في مجال تغير المناخ - كلية القطاع الخاص: يقدم الدعم للقطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) في تحوله المناخي من خلال بناء القدرات والدراسات والرصد.

s http://www.4c.ma/college-secteur-prive

عمان

من المتوقع أن تعاني عمان من تأثيرات تغير المناخ مثل زيادة متوسط درجات الحرارة وزيادة عدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر. يعاني الاقتصاد العماني بالفعل من الجفاف وملوحة التربة والجفاف المتكرر وندرة المياه، وسيتأثر بشدة في المستقبل (أحمد وشودري 2012).
يعتمد الاقتصاد العماني بشكل كبير على النفط الخام، على الرغم من أن الاستثمارات في التنويع الاقتصادي جارية. وفقًا لذلك، وجدت مجموعة أكسفورد للأعمال أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمان يمثل 90٪ من الأنشطة الاقتصادية، ولكنه يمثل 15٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (مجموعة أكسفورد للأعمال 2019). تشكل الشركات التي يصل عدد العاملين فيها إلى 10 عمال 87٪ من إجمالي الشركات، ولكنها لا توظف إلا حوالي 38٪ من إجمالي القوى العاملة.
يضم قطاع الجملة والتجزئة ما يقرب من 40٪ من الأعمال (51,700)، تليها الصناعة التحويلية بنسبة 22٪ من الشركات (29,000). يشكل هذان النشاطان الاقتصاديان أكثر من 60٪ من إجمالي الشركات المسجلة.

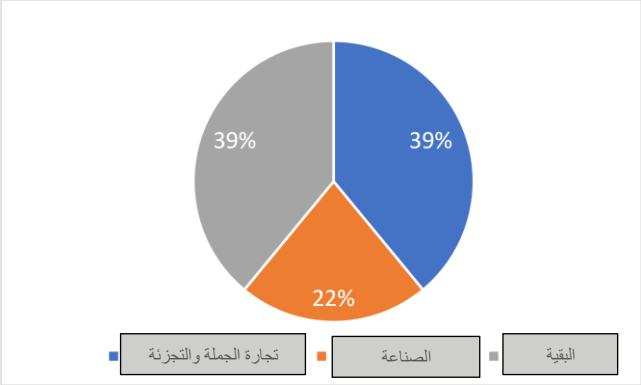

تمتلك عمان العديد من المناهج والمؤسسات لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، من بينها المديرية العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة (MCI) والهيئة العامة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2013 للبحث عن التمويل.
يهدف برنامج البحث العلمي والابتكار(RnD) إلى بناء قدرات البحث والابتكار في القطاع الصناعي للتعامل مع المشاكل والتحديات الصناعية التي تواجه بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة. تأسس مركز الأعمال الوطني (NBC) في عام 2012 كمنصة لرواد الأعمال للمضي قدمًا بأفكارهم التجارية وتحويلها إلى مشاريع كبيرة. يهدف مركز الأعمال الوطني (NBC) إلى أن يصبح المنصة الرئيسية لرواد الأعمال العمانيين من خلال تقديم الدعم والتوجيه والتدريب والمتابعة لرواد الأعمال لتطوير مشاريعهم.

المراجع

- أحمد ومحمد وشودري، ب. (2012) "تغير المناخ في عمان: المعرفة الحالية والطريق إلى الأمام"، التعليم والأعمال والمجتمع: قضايا الشرق الأوسط المعاصرة، المجلد 5، الفقرة رقم 4، ص 228 - 236.
- مجموعة أكسفورد للأعمال 2019: https://oxfordbusinessgroup.com/news/how-private-sector-and-smes-stand-benefit-oman-99s-long-term-economic-plans%80%E2%.

فلسطين

تشمل تأثيرات تغير المناخ الارتفاع المتسارع في مستوى سطح البحر والتغيرات في أنماط هطول الأمطار الإقليمية. من المتوقع أن يكون انخفاض هطول الأمطار أهم تأثير على فلسطين خلال القرن الحالي، مصحوبًا بارتفاع ملحوظ في متوسط درجات الحرارة. كما أن القطاع الزراعي -وهو حجر الزاوية في الاقتصاد- سوف يعاني نتيجة لذلك. علاوة على ذلك، يفرض المشهد السياسي الفلسطيني المجزأ بعضًا من أكبر التحديات للتكيف مع تغير المناخ.

يحتل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة مرتبة عالية في جدول أعمال سياسات السلطة الفلسطينية. تهيمن المشاريع الصغيرة على الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة. قطاع البناء هو القطاع الوحيد الذي يتميز بحضور أقوى للمؤسسات المتوسطة الحجم.

تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بحضور ملحوظ في القطاع الصناعي. وهي مقسمة بين أنشطة التعدين واستغلال المحاجر وتصنيع الملابس الجاهزة وشركات المنتجات غير المعدنية والأغذية والمشروبات. يقف قطاع السياحة باعتباره القطاع الوحيد الذي يتواجد فيه عدد محدود من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج سويتش ميد: مشاريع سويتش ميد الخضراء ومكونات المجتمع المدني: زيادة الدعم والموارد المالية لتلبية احتياجات سوق رواد الأعمال الخضراء (التحول الأخضر) وتحسين المساعدة الفنية وبناء القدرات.

- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المشاركة في البرنامج
  - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)
  - CPSD- مركز تنمية القطاع الخاص
  - أريج - معهد الأبحاث التطبيقية القدس
  - جامعة فلسطين المتعددة الآلهة
  - جامعة بيت لحم
  - جامعة القدس المفتوحة
  - جامعة فلسطين التقنية
  - جامعة بيرزيت

النطاق الجغرافي للمركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC): تأسس المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) في عام 1993، وهو مؤسسة وطنية للبحث والتطوير مسؤولة عن البحث وتنفيذ الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في فلسطين. تشمل مهمتها الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة النظيفة للبيئة. يتعاون المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) مع شركاء وطنيين وإقليميين ودوليين من خلال شبكة قوية للغاية قائمة على الشراكات. يتمتع المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) بإدارة مالية مستقلة مدققة من قبل كل من سلطة الطاقة الفلسطينية ووزارة المالية.

المراجع:

- https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20041_en.pdf
- https://al-shabaka.org/briefs/climate-change-the-occupation-and-a-vulnerable-palestine/
- https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2020/04/National-Scaling-up-Roadmaps-EN-Palestine.pdf

تونس

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس أكثر من 94٪ من الصناعات التحويلية. تتواجد الشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك في قطاعات مهمة أخرى، بما في ذلك البيع بالتجزئة والخدمات والتموين والإقامة والصحة. وتنقسم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع على النحو التالي.

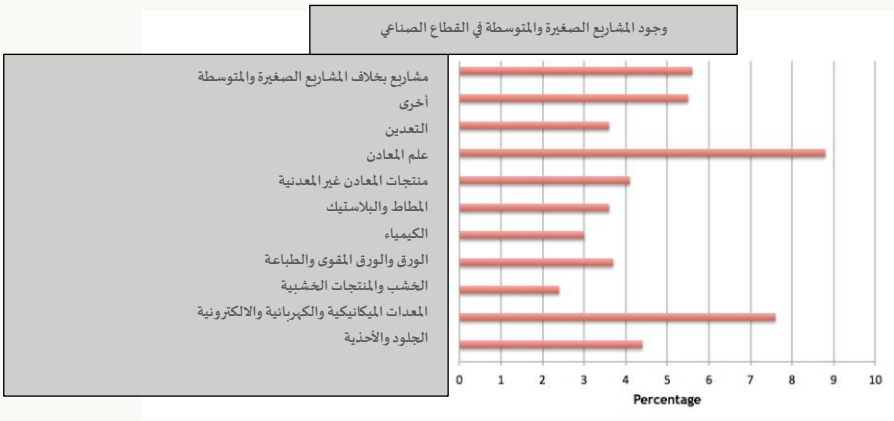

خصائص النسيج الصناعي التونسي 2011 الإطار المؤسسي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بوعلي منيرة)

"في تونس، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الموارد المائية، حيث تعاني البلاد بالفعل من حالة من لإجهاد المائي. كما سيتأثر الخط الساحلي بشكل خطير بالتعرية وانسحاب الخط الساحلي وتملح مناسيب المياه الساحلية وغمر الأراضي الزراعية في المناطق الساحلية. إذا أثرت آثار تغير المناخ على الساحل، فستكون السياحة مهددة كذلك. ستؤثر آثار تغير المناخ كذلك على الزراعة، وسيتراجع الإنتاج الزراعي ولن يُستثنى من ذلك قطاع الصحة. أخيرًا، قد يتأثر ثلثا الأراضي التونسية بالتصحر" (اقتباس نضال عطية، الخبير الوطني في تغير المناخ خلال ندوة: "تغير المناخ في تونس: إدارة الآثار")

التكيف مع تغير المناخ: بناء القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة البيئة والشؤون المحلية): تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص لدمج التكيف مع تغير المناخ في هياكلهم والاستراتيجيات والأنشطة.

المملكة العربية السعودية

الظروف المناخية في المملكة العربية السعودية قاحلة، والصحراء الرملية تجعل العديد من المناطق عرضة للفيضانات والتصحر. يعاني القطاع الزراعي بسبب الظروف البيئية غير الملائمة، على الرغم من وجود زراعة رعوية كبيرة في بعض المناطق. تفتقر المملكة العربية السعودية إلى موارد مائية دائمة، وبالتالي تعتمد على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها من المياه (البنك الدولي 2020).
الشركات الصغيرة والمتوسطة راسخة في المملكة العربية السعودية بإجمالي يقدر بـ 1.97 مليون شركة، 85٪ منها عبارة عن شركات ذات ملكية فردية (متناهية الصغر). تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 90 ٪ من جميع الشركات المسجلة وتوظف ما يقرب من 60 ٪ من إجمالي القوى العاملة. أكثر من 70٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة نشطة في قطاعي التجارة والبناء ، تليها 12٪ في القطاع الصناعي (معهد الكويت للأبحاث العلمية 2018).

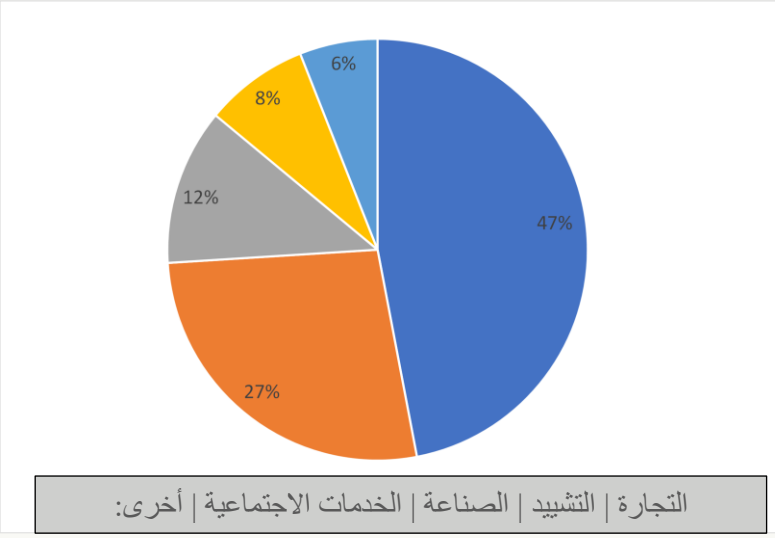

"تقييم" هو برنامج معتمد تنفذه الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) لتقييم القدرة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. التقييم المنهجي للشركات الصغيرة والمتوسطة يجعل من "تقييم" أداة تفاعل فعَّالة بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة. أكاديمية تقييم هي مركز للتدريب وتطوير المناهج، والتي يمكن أن توفر برنامج التدريب المستهدف على تغير المناخ.

المراجع:

- بوابة معرفة تغير المناخ التابعة للبنك الدولي: المملكة العربية السعودية. https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/saudi-arabia/adaptation
- معهد الكويت للأبحاث العلمية، 2018.وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمام. الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمام. المجلد الرابع. TE051C.

الجزائر

تتوقع سيناريوهات المناخ المستقبلية زيادة الأحداث المناخية المتطرفة التي تؤثر على العديد من القطاعات الضعيفة، والتي بدورها قد يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة (مركز المناخ الوطني). قد يتدهور وضع القطاعات المتعثرة مثل الزراعة. من التحديات التي تواجهها الجزائر رفع مستوى الوعي بين القطاع الخاص بشأن فوائد ومزايا تغير المناخ. تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا للغاية بالنسبة للاقتصاد من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني والقيمة المضافة. تنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الأشغال العامة والمباني والخدمات والصناعة والزراعة (انظر الرسم البياني أدناه).

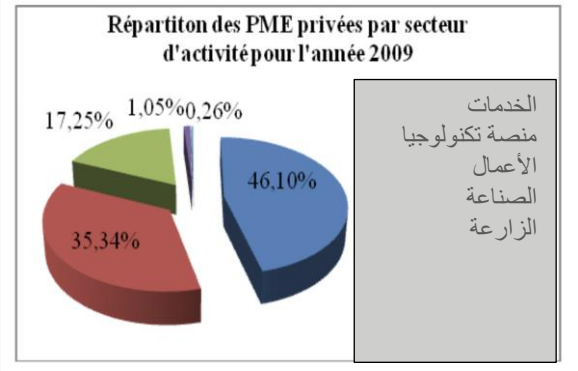

- المراجع: LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX SME/SMI IN ALGERIA: INVENTORY OF FIXTURES Samia GHARBI, 2011

البحرين

في حين أن تغير المناخ يهدد كل الممالك العربية في الخليج الفارسي، فإن ارتفاع منسوب مياه البحر سيعرض البحرين على وجه الخصوص للخطر. يمكن أن تغمر المياه ما بين 27 و56٪ من أصغر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2100 (لوب لوج 2019).

من بين 92.000 مشروع في البحري ، هناك حوالي 85.000 شركات متناهية الصغر اعتبارًا من عام 2018، في حين أن هناك 5500 شركة صغيرة و950 شركة متوسطة مقارنة بـ 176 شركة كبيرة (ستاتيستا 2021). تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين أكثر من 99٪ من الشركات النشطة، وتمثل 73٪ من العمالة في القطاع الخاص و28٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2018). لم تتوفر معلومات حول مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

إحدى أهم أدوات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين هي الهيئة شبه الحكومية "تمكين"، والتي تأسست في عام 2006. وهي تشجع تأسيس الشركات وتوفر الدعم اللازم لزيادة إنتاجية الشركات القائمة. في السنوات الأخيرة، تحول التركيز نحو تحسين المهارات والمساعدة العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج دعم المؤسسات وبرنامج الشهادات المهنية. بحلول نهاية عام 2015، دربت تمكين ما يقرب من 95000 فردًا، وأقامت علاقات مع أكثر من 50 معهدًا مهنيًا (مجموعة أكسفورد للأعمال 2018).

المراجع:

- لوب لوج 2019: https://lobelog.com/will-bahrain-disappear-beneath-the-waves/
- أمبا إس إم، عبد الله هـ ، 2014. تأثير أنظمة المشاريع على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. المجلة الدولية لأبحاث الإدارة والتسويق 7 (1): 49-57.
- مجموعة أكسفورد للأعمال ، 2018: مبادرات حكومية جديدة تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين.
https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/thinking-big-small-businesses-support-gdp-and-private-sector-employment-and-government-helping-them تاريخ الدخول: 2021/01/15
https://www.statista.com/statistics/943018/bahrain-number-of-enterprises-by-size/

ليبيا

لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. تمثل صناعة الأغذية والمشروبات الحصة الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة. يهيمن على قطاع التصنيع إنتاج المواد الغذائية والأخشاب والمعادن. ينخرط عدد صغير من الشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك في صناعة الملابس وإنتاج السيراميك والطوب.

المراجع

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016): الشركات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إعمار ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد الصراع، التنمية)

الكويت

نظرًا لطبيعة الساحل المنخفض للكويت، فإنها معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. مع ارتفاع 0.5 - 2 متر، يمكن أن تفقد الكويت ما يصل إلى 3٪ من أراضيها الساحلية، مما يؤثر على 5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي (المساهمات المحددة وطنيًا للكويت 2015).

يهيمن على الاقتصاد الكويتي النفط والقطاع العام. يعمل في القطاع العام أكثر من 80٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية البالغ عددها حوالي 390،000. يمثل القطاع الخاص 19٪ فقط أو 73،500 شخص. يعمل أقل من 7٪ من القوى العاملة الكويتية أو حوالي 27،000 في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يساهم فقط بنسبة ضئيلة تبلغ 3٪ في الناتج المحلي الإجمالي (مارمور مينا إنتليجنس 2020).

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يقرب من 25 إلى 30 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الكويت، تمثل حوالي 90٪ من إجمالي عدد الشركات. حوالي 40 ٪ منها في قطاع تجارة الجملة/ التجزئة وكذلك الفنادق والمطاعم، و33 ٪ في قطاعي البناء والصناعة (مارمور مينا إنتليجنس 2020). تفتقر الكويت إلى قاعدة بيانات تفصيلية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تعريفات مختلفة لفئات الحجم وتصنيفات القطاع.

يقدم الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة) -الذي تأسس برأس مال قدره 2 مليار دينار كويتي- قروضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة بتمويل يصل إلى 500 ألف دينار كويتي لكل شركة، وسيكون لديه نظرة عامة واسعة على مشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أنه يوفر -من بين مهام أخرى- برامج تدريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون مصدرًا مفيدًا لبناء القدرات.

المراجع:

- أحمد عبد الرحمن أحمد وعبد الله العويحان 2015: الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: الحجم والعقبات والعلاجات المقترحة. كثافة العمليات، مجلة الدراسات والبحوث الإدارية 3 (8): 7-14.
- مارمور مينا إنتليجنس 2020: الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بعد كوفيد 19: الوضع الحالي. صادر عن المركز المالي الكويتي ش.م.ك. (مركز). www.markaz.com%2Fgetmedia%2F653b185f-65b8-4fe7-8e62-3017f3e678c0%2FNote-on-Kuwait-SMEs-ENG-16-07-2020_1.pdf.aspx&usg=AOvVaw1uvJHilOilguN61daoygVv.
- الكويت 2015: مساهمات مقصودة محددة وطنيًا. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

دولة قطر

تفتقر قطر إلى الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه، وبالتالي فهي معرضة بشكل خاص لتأثيرات الاحتباس الحراري. وهي من بين الدول العشر الأكثر تأثراً بارتفاع مستوى سطح البحر من حيث النسبة المئوية لمساحة الأرض والأراضي الرطبة المتأثرة، الأمر الذي سيؤثر بشدة على السواحل والحياة البحرية، في حين أن ارتفاع درجات الحرارة سيهدد الأمن المائي ويقلل من كفاءة المنطقة الحيوية. محطات التحلية (الخاطر 2020).

يعتبر اقتصاد قطر من أغنى الاقتصادات في العالم، ويتكون في الغالب من صادرات النفط. فيما يتعلق بالأعمال الخاصة، تشكل قطاعات الصناعة والبناء والنقل 25٪ فقط من إجمالي الشركات المسجلة، ولكنها توظف حوالي 70٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص. لا توجد بيانات متاحة، ولكن من المحتمل أن تكون الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر نشطة في الغالب في القطاع التجاري، بينما يمكن إيجاد الشركات المتوسطة في قطاعات الصناعة والبناء والنقل (معهد الكويت للأبحاث العلمية 2018).

إنتربرايز قطر هي وكالة دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وهي محطة واحدة تدعم وتعزز قدرات عمليات الأعمال. تقدم إنتربرايز قطر مجموعة واسعة من الخدمات لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعليم والتوجيه والبحث والترتيبات المالية. تدعم إنتربرايز قطر المشاريع من خلال الشركات ذات المؤسسات التعليمية المعروفة، وقد تكون مضيفة لبرامج تدريب مخصصة لتغير المناخ.

المراجع:

- الخاطر سعادة. لولوة ر .2020: الدول الصغيرة وتغير المناخ: حالة قطر..https://www.wilsoncenter.org/article/small-states-and-climate-change-case-qatar
- معهد الكويت للأبحاث العلمية ، 2018: وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمام. الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمام. المجلد الرابع. TE051C.

الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول التي لديها أعلى معدل من التعرض للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ. وتشـــمل الآثار ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة العواصف. تكون عواقب تلك الآثار شديدة على البنية التحتية وصحة الإنسان والموائل الطبيعية، مما يؤثر على مختلف قطاعات وسياسات التنمية بما في ذلك الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية (الإمارات العربية المتحدة 2020).

لا يوجد تعريف مشترك للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك ليس من السهل مقارنة الأرقام بين الإمارات الفردية. بحسب ما أفادت به وزارة الاقتصاد، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 95٪ من جميع الشركات العاملة في الدولة. تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وحدها 95٪ من إجمالي الشركات، وتوظف 42٪ من القوة العاملة، وتساهم بنحو 40٪ في الناتج المحلي الإجمالي لدبي. تنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات متنوعة تتعلق بالتجارة والخدمات.

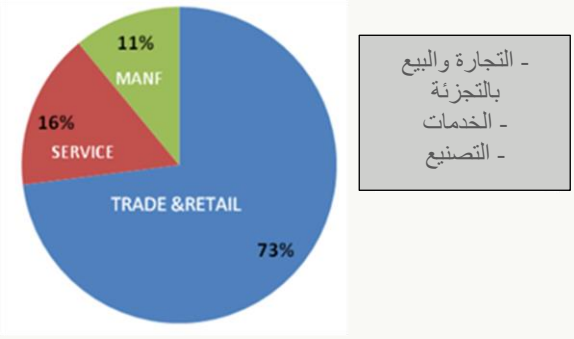

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة راسخة بشكل خاص في دبي، نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تأسست في دبي في عام 2002. وهي تعزز الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتدعم رواد الأعمال في جميع مراحل تطورهم. في أبو ظبي، يوجد صندوق خليفة السلطة الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007.

المراجع:

- الإمارات 2020: تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/climate-change
- معهد الكويت للأبحاث العلمية ، 2018. وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمام. الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمام. المجلد الرابع. TE051C.

الملحق د: مصـــفوفة النظرة العامة – منظمات الأبحاث التخطيطية والأوســـاط الأكاديمية وعروضـــها الحالية لتلبية احتياجات بناء القدرات في القطاع الخاص والشـــركات الصـــغيرة والمتوسطة

المؤسسة/ المنظمة	العروض الحالية حسب فئات بناء القدرات الرئيسية			
	إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها	الحصول على تمويل	المعرفة بآثار المناخ	فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة
المغرب				
IECM- المبادرة المناخية للمؤسات المغربية	x		x	X
المركز المغربي لكفاءة تغير المناخ (4C)- كليات القطاع الخاص (CSP)	x		x	X
جامعة ابن طفيل (التكيف مع المناخ)			x	
فلسطين				
معهد الأبحاث التطبيقية القدس			x	
جامعة القدس المفتوحة			x (الزراعة)	
جامعة فلسطين التقنية			x (الزراعة)	
مركز أبحاث بيئة الطاقة الفلسطيني	x	x	x	x
تونس				
جامعة قرطاج			x	
المعهد الزراعي الوطني التونسي (INAT)			x	
الجزائر				
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان			x	
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT)	x		x	x
مرصد السيادة الغذائية والبيئة (OSAE)	x		x	
الأردن				
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (JEDCO) (جيدكو)		(x)	x	
مصر				
وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري		x		
البحرين				
"تمكين"	x	x	x	x
الكويت				

الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة		x		
قطر				
إنتربرايز قطر		x	x	
جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد			x	
مصنع واحد	x		x	x
دبي				
دبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة		x	x	x
مركز التعاون الإقليمي بدبي	x		x	
لبنان				
الجامعة الإسلامية في لبنان			x	
الجامعة الأمريكية في بيروت			x (الزراعة)	
إقليمًا				
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير - مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للمناخ	x	x	x	x
مركز المناخ للشركات الصغيرة والمتوسطة	x	x	x	x
ميثاق الأمم المتحدة العالمي	x		x	x

الملحق هـــ: محاولة التوفيق بين عروض التدريب التي تقدمها المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية واحتياجات بناء القدرات المحددة للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة

العروض المحتملة / احتياجات وفجوات بناء القدرات	إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها	الحصول على تمويل المناخ	المعرفة بتغير المناخ	فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة
أساس المعلومات السليمة عن التأثيرات والمخاطر **تحديد تدابير المناخ** **القدرة الفنية** **المعرفة بكيفية استغلال الفرص المالية** **فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة**	*يملك ما يقرب من 43٪ * من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة في إدارة المخاطر*	*يملك ما يقرب من 31٪ * من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة حول الحصول على التمويل المناسب للمناخ*	*تملك أكثر من 93٪ * من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة على الجوانب الفنية لتغير المناخ*	*تملك أكثر من 34٪ * من المنظمات المختارة المعرفة اللازمة لتقديم تدريبات محتملة على الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسات المناخ*

** ملاحظة: تم حساب النسب المذكورة أعلاه بناء على عينة من 29 مؤسسة بحثية وأكاديمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بناءً على النتائج الموضحة في الملحق د.*

على الرغم من أن معظم المنظمات/ المراكز البحثية المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بالقدرة على تقديم دورات تدريبية حول فهم تأثيرات تغير المناخ بشكل عام وتحديد التدابير المناخية المحتملة وتقديم الدعم الفني لتطوير المشاريع/ المنتجات وكذلك المعلومات الواضحة عن نوع القطاعات التي قد يتم تغطيتها دائمًا، هناك بعض المعاهد البحثية (المتخصصة في البحوث الزراعية على سبيل المثال) أو المنظمات/ المبادرات الدولية التي تستهدف كفاءة الطاقة أو تدابير الطاقات المتجددة. وبناءً على نتائج الاستبيان، يتعين أن تكون التدريبات على المعارف ذات الصلة بتغير المناخ والجوانب الفنية أكثر تخصيصًا للقطاع من أجل اتخاذ قرار مستنير بشأن تدابير العمل المناخي الممكنة والمناسبة. بالنظر إلى الالبيانات المتاحة حول الدول (الملحق ج) والقطاعات التي تكون فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر نشاطًا، يمكن للمرء أن يبدأ بالقطاعات التالية: التصنيع والتجارة والزراعة (بما في ذلك قطاع الأغذية الزراعية) والتجزئة والخدمات والقطاع الصناعي. قد تتضمن وحدات التدريب المحتملة التي يمكن تطويرها جوانبًا مثل زيادة الوعي بمخاطر تغير المناخ وتأثيراتها ودعم تطوير أدوات لتصميم استراتيجيات التخفيف والتكيف المناسبة في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالنظر إلى النتائج الواردة في الملحق د، قد تتمكن غالبية المنظمات/ المعاهد البحثية التي تم تقييمها من تقديم دورات تدريبية حول فهم تأثيرات تغير المناخ والمخاطر وتدابير التكيف والتخفيف الممكنة. قد يستلزم ذلك تعديل المناهج الحالية في كثير من الأحيان، إلا أن إجراء المزيد من التقييم لهذا الأمر وإلى أي مدى قد يكون ذلك مطلوبًا يخرج عن نطاق الدراسة التخطيطية الماثلة. تشمل المجالات التي قد تفتقر إلى عروض بناء القدرات التوجيه بشأن كيفية الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ وفهم سياسات الأعمال المتعلقة بالمناخ، وهو ما يعني -مرة أخرى- أن مثل تلك العروض قد يحتاج إلى تطوير. يتعين الأخذ بعين الاعتبار معرفة ما تقدمه المنظمات والمبادرات الأكثر توجهاً عمليًا بالفعل، والتي يتعين تقديمها من منظور أكاديمي/ بحثي أكثر يكمل بعضها البعض (انظر أدناه).

معظم المنظمات المدرجة في الملحق د، والتي يمكن أن توفر تدريبًا على فرص التمويل المحتملة تقدم بالفعل برامج دعم لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع تغير المناخ. وعادة ما يكون لديهم خبراء داخليون بوسعهم تقديم المشورة بشأن الجدوى المالية لتقنيات المناخ أو طرق التمويل الحالية للبنوك الوطنية (على سبيل المثال؛ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من خلال برنامج مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للمناخ) على سبيل المثال. تتمتع تلك المنظمات بمعرفة كبيرة فيما يتعلق بتمويل المناخ وفهم للأولويات الوطنية، فضلًا عن البرامج الحالية والمنتجات المالية التي قد تقدمها البنوك الوطنية، والمخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. عندما يتعلق الأمر بفهم سياسات الحد من مخاطر المناخ والسياسات المناخية ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن بعض المؤسسات الخاصة مثل إدارة الطوارئ والكوارث الدولية (ومقرها المغرب) قد وفَّرت بالفعل دورات تدريبية حول فهم ودمج مخاطر المناخ/ الفرص في أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليلها تماشيًا مع الأولويات الوطنية.